

الفصل الثالث

دور الفقهاء الإداري والاجتماعي

في الأندلس في القرن الخامس الهجري

*الدور الإداري والاجتماعي للفقهاء :

- خطة القضاء . خطة المظالم . خطة الرد . خطة الشورى .
- خطة الحسبة . خطة المدينة
- خطة الشرطة . خطة الأحباس .

* علاقات الفقهاء الاجتماعية في الأندلس .

دور الفقهاء السياسي ← والحضاري في الأندلس

obeyikandali.com

تمتع الفقهاء الأندلسيون في القرن الخامس الهجري بمركز ومكانة إجتماعية هامة ومتفردة ، وكان هذا المركز مبنياً بالدرجة الأولى على درجة معرفتهم واستقامتهم وأخلاقهم وسلوكهم ودورهم بصفتهم كانوا الممثلين للقيم وممارسة التعاليم الإسلامية . ولم ينحصر دورهم الحضاري في المجالات الثقافية والتعليمية بل أنهم لعبوا دوراً إجتماعياً بارزاً بشغلهم مراكز إدارية هامة في بعض الخطط منها : خطة القضاء والمظالم والرد والشورى والحسبة والمدينة والشرطة والأحباس .

خطة القضاء :

وهذه الخطة في رأى أحد فقهاء الأندلس وهو " ابن سهل " من أعظم الخطط قدراً وأجلها خطراً حيث كان القاضى هو مدار الأحكام ويسند إليه النظر فى جميع وجوه القضاء بلا تحديد ^(١) . على أن أهم ما تميز به القضاء فى الأندلس وبخاصة فى القرن الخامس الهجرى استحداث وظيفة صاحب الأحباس التى كانت ضمن اختصاصات القاضى منذ العصر الأموي والتى فرضتها كثرة الأحباس فى عصر ملوك الطوائف . وتجدر الإشارة إلى أن القضاء لا يقتصر على كونه وظيفة اجتماعية تحدث قدراً من الأمان والانضباط فى العلاقات الاجتماعية بل يمتد تأثيره إلى الجوانب الاقتصادية والسياسية ، وبمعنى أعم فالقضاء هو أبرز الجوانب التى تمثل وتعبّر عن شمولية المنهج الإسلامى ، ولكونه كان يقوم على أكتاف الفقهاء سلباً وإيجاباً ويتأثر بمعايير ذاتية وخلافات مذهبية ، ومرآة إنعكست فيها الحياة السياسية ، فهو يلقي الضوء على الدور الذى لعبه الفقهاء فى المجتمع الأندلسى . فقد وجد فى هذا المجتمع الفقيه القاضى " ابن جحاف " الذى دعاه دوره إلى الانضباط مع العامة وتولى مهمة الدفاع عن بلنسية من خلال الدور السياسى الذى تولاه ، ووجد كذلك كل من القاضى " ابن سهل " و" القليعى " فى

(١) النباهى : قضاة الأندلس، ص ٦ ؛ وقد اتفق فى ذلك مع بعض ما أورده ابن خلدون ، انظر : المقدمة ، ص ١٧٤ .

غرناطة و" ابن أدهم " و " ابن الطلاع " في قرطبة ليلعبوا دوراً سياسياً تمثل في وقوفهم إلى جانب المرابطين لإنقاذ المسلمين من الهجوم النصراني .

ولعل التعرض لأهم الشروط الواجب توافرها في القاضى يوضح ما كان يتحلى به مجتمع الفقهاء من صفات ، مع العلم أنهم لم يكونوا يمثلون شريحة إجتماعية بعينها بل كانوا جزءاً من كافة فئات المجتمع من حيث التصنيف الطبقي ، فكان على من يتولى القضاء أن يكون جزلاً في قوله ، صارماً في أمره ، محقاً في حكمه ، مصوناً عند الحاكم والمحكوم عارفاً بحكم الله^(٢) ، كما كان يشترط فيه أن يكون ذا هيبة واحترام ، وأن يتروى في حكمه ولا يترك فرصة لانفعاله نشيطاً لا يميل إلى الراحة يجمع بين الحلم والأناة والحزم والرفأفة^(٣) .

ومن المهام الموكلة للقاضى فى الأندلس - وهى أمور ليست إدارية فحسب وإنما تنس جوانب إجتماعية أيضاً - كرعاية مال اليتيم وتعيين الوصى عليه سواء كان جده أو عمه أو من يثق به من أقاربه ، حتى أن البعض كان يوصى قبل وفاته أن يكون الوصى على أبنائه من النصارى ، ورغم رفض الفقهاء لهذا الأمر إلا أن فقهاء الأندلس قد أجازوه بحكم التجانس الإجتماعى فى الأندلس بين المسلمين والنصارى ووجود طبقة المولدين كتعبير عن هذا التجانس^(٤) .

ومن حق القاضى أن يعزل الوصى إذا ارتاب فيه ، كما أنه من حقه تعيين مشرف عليه حيث لا يبرم الوصى أمراً ولا ينفق مالاً يخص الأيتام إلا بإذنه ، وقد أطلق

(٢) ابن عيودن : رسالة فى القضاء ، ص ٧ .
(٣) النباهي: قضاة الأندلس ، ص ٥ . ؛ ابن فرحون : تبصرة الحكام فى أصول الأفضية ومناهج الأحكام ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٣٠١هـ ، ج ١ ، ص ٢٧ .
(٤) ابن رشد : البيان والتحصيل والشرح والتعليل فى مسائل المستخرجة ، تحقيق : أحمد الشرقاوى ، ط ٢ ، ج ١ ، الغرب الاسلامى ، بيروت ، سنة ١٩٨٨م ، ج ٤ ، ص ٤٨٦ . ؛ إبراهيم عبد المنعم سلامه : رعاية الأيتام فى الأندلس من الفتح حتى نهاية دولة المرابطين ، مركز الإسكندرية للكتاب ، سنة ٢٠٠٥ م ، ص ٨

على هذا المشرف إسم " الكفيل " أو " المشاور " أيضاً^(٥) ، كما حدد الفقهاء سناً معينه لرفع الوصاية عن اليتيم ، وحدد القاضى للمشرف والوصى راتباً يمكن أن يسترد من اليتيم إذا كان ثرياً أو ينفق من أموال اليتامى والبعض يتنازل عن ذلك طلباً للثواب^(٦) .
ويبدو من المهام التى كانت موكلة إلى القاضى أبعاد الدور الإجتماعى له ، فإلى جانب توليه بناء الأسرة من زواج وطلاق ونفقة كان عليه أن يحكم فى قضايا الزنا والسرقه والوصايا والحجر والضرائب والأحباس والصدقات والمواريث ، بل شمل دوره قضايا أهل الذمة والإشراف على الثغور وقيادة الجيوش وإصلاح الحصون^(٧) . إلى جانب العديد من المهام والشروط والمواصفات التى حددها المذهب المالكي لمن يتولى القضاء حتى فى زيههم وجلساتهم^(٨) .

وتجدر الإشارة إلى بعض المواقف التى وقفها قضاة الأندلس فى وجه الحكام السياسيين مؤكدين استقلال القضاء وبعده عن الهوى ، ومما يؤكد ذلك أن القاضى كان يعين من قبل الحاكم السياسي ولذلك كانت معارضته لهذا الحاكم تأكيداً لارتباطه بمبدأ وظيفته أكثر من حرصه على مصلحته الشخصية مع مافى ذلك من إشارة إلى تدخل بعض الحكام السياسيين فى شئون القضاء . وقد سبقت الإشارة إلى دور الفقيه القاضى " منذر بن سعيد البلوطى " الذى وقف مع العامه دون الحاكم ولبلاقة جنبته بطش هذا الحاكم^(٩)

(٥) ابن رشد : الفتاوى ، تحقيق المختار بين طاهر التليلى ، دار الغرب الإسلامى - بيروت ، سنة ١٩٨٧م ، ج٢ ، ص ٧٢٣ ، المسائل ، ج١ ، ص ٩٤٦ ، الوئشريسى : المعيار ، ج٦ ، ص ٥٠٤ ؛ إبراهيم عبد المنعم : رعاية الأيتام ، ص ١١ .

(٦) الوئشريسى : المعيار ، ج٣ ، ص ٥١٧ ؛ إبراهيم عبد المنعم : المرجع السابق ، ص ٥١ ، ص ٥٢ .
(٧) ابن فرحون : تبصرة الحكام ، ج١ ، ص ٦٨ ؛ ابن عذارى : البيان ، ج٤ ، ص ٥٨ . وقد أشار إلى تولى بعض القضاء مهام البناء كالقاضى محمد بن عيسى .

(٨) لمزيد من التفاصيل أنظر : الخشنى : قضاة قرطبة ، ص ٥١ و ٧٩ ؛ ابن عبدون : رسالة فى القضاء ، ص ٧ و ٩ و ١١ ؛ ابن بشكوال : الصلة ، ج١ ، ص ٣٠٠ . وحول أعوان القاضى ؛ السقطى : فى أدب الحسبة ، ص ٢ ؛ النباهى : قضاة الأندلس ، ص ٥٧ و ٨٤ ؛ ابن فرحون : تبصرة الحكام ، ج١ ، ص ٢٧ ، ٢٨ ، و ٦٦ .

(٩) سبق التعرض لهذه القضية فى التمهيد من هذا البحث .

وقد برزت في القرن الخامس الهجري الكثير من المواقف التي تعرض لها القضاة فقد عزل أحدهم وهو القاضي " ابن ذكوان " على يد " أبي الوليد بن جهور " لقله علمه، كما تعرض بعضهم للمحن مما أدى إلى إحجامهم عن تولي القضاء مثل القاضي " محمد ابن مسعود بن يحيى بن سعيد الأموي " والقاضي " محمد بن أحمد بن مخلد بن بقى بن مخلد " (ت ٤٧٦هـ/١٠٨٤م) الذي تولي قضاء قرطبة مرتين ، والقاضي " ابن السقاط " (ت ٤٨٥هـ/١٠٩٣م) الذي تولي قضاء قرطبة وامتحن في آخر عمره وسلب ماله وكتبه (١٠) . وقد عزل الحكام بعض القضاة لأمر سياسية مثلما حدث لقضاة قرطبة إبان الفتنة القرطبية وكذلك في عصر ملوك الطوائف مثل الفقيه " أبو زيد بن الحشا " الذي عزله " مقاتل العامري " ثم عزله " المأمون بن ذي النون " في طليطلة وسجنه (١١) .

وقد أحجم الكثير من فقهاء الأندلس عن تولي منصب القضاء إستشعاراً منهم لعظم مسؤوليته أمام الله وأمام الناس ، وأرجع بعض المؤرخين المحدثين هذا الإحجام إلى محاولة فقهاء الأندلس التآسي بقضاة المشرق وأئمتهم وبخاصة الإمام مالك ، وكذلك خوفهم الاصطدام بالحكام الذي قد يعجزهم عن تطبيق العدل . وقد أشارت المصادر إلى أعداد كبيرة من هؤلاء الفقهاء مثل الفقيه " يحيى بن يحيى الليثي " في العصر الأموي ، والفقيه " حاتم بن محمد بن حاتم التميمي " المعروف بابن الطرابلسي (ت ٤٦٩هـ/١٠٧٧م) في عصر ملوك الطوائف (١٢) . وهناك من القضاة من تولي القضاء ولكنه أحجم عن تقاضى راتب حتى يبتعد في أحكامه عن أى تأثير من أى جهة مثل القاضي " محمد بن الحسن النباهي " والقاضي " سعيد بن سليمان الغافقي " والقاضي " عبدالرحمن بن سوار " وغيرهم (١٣)

(١٠) الخشني : قضاة قرطبة ، ص ٦١ .؛ محمد أبو الفضل : قضاء الجماعة في الأندلس في عصر الإمارة الأموية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الإمارات العربية ، العدد ٥ ، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م ، ص ١٨٤ .؛ ابن بشكوال : الصلة ، ج ١ ، ص ١٣٦ و ج ٢ ، ص ٤٩٤ و ٥٢١ و ٥٢٩ .
(١١) القاضي عياض : ترتيب المدارك ، ج ٤ ، ص ٨١٧ .
(١٢) الخشني : قضاة قرطبة ، ص ٤٧ .؛ ابن بشكوال : الصلة ، ج ١ ، ص ١٥٥ ، ١٥٦ .؛ النباهي : قضاة الأندلس ، ص ١٠ و ١٣ و ١٨ .
(١٣) الخشني : قضاة قرطبة ، ص ٦١ ، ٦٢ .؛ ابن بشكوال : الصلة ، ج ١ ، ص ٣٢٣ .؛ النباهي : قضاة الأندلس ، ص ٩٢ .

ولعل من أهم وظائف القضاة التي ظهرت في الأندلس وظيفة قاضي الجماعة وهو منصب أو وظيفة كانت تقابل قاضي القضاة في المشرق . وقد ظهر هذا اللقب في الأندلس منذ العصر الأموي حين تولى " عبد الرحمن الداخل " الإمارة ، وكان أول من تلقب به هو " يحيى بن يزيد التجيبي " (١٤) . وفي القرن الخامس الهجري أطلق هذا اللقب على كبير قضاة قرطبة ، ومع أن سلطته لم تتخط حدود قرطبة إلا أن الخليفة أو الأمير كان يستشيريه في أموره بل وكان يعارض الخليفة إذا لزم الأمر (١٥) . وقد ورد في كتب التراجم العديد من مواقف المعارضة من القضاة للحكام مثل قاضي الجماعة " محمد بن بشير " الذي وقف معارضاً للأمير " الحكم بن هشام " ، وكذلك " منذر بن سعيد البلوطي " الذي وقف معارضاً للخليفة " الحكم المستنصر " كما سبقت الإشارة .

أما عن راتب القاضي فلم تنص المصادر التي بين أيدينا عليه صراحة ، ومع ذلك فهناك بعض الإشارات التي يفهم منها أن راتب القاضي كان كافياً ويزيد عن حاجته حتى لا ينحرف ويقبل الهدايا فضلاً عن الرشوة ، فقد حرص الإسلام على نزاهة القضاء عن طريق توفير الحياة الكريمة لكل من يتولى هذا المنصب الهام ، فقد أوجب له راتباً في بيت مال المسلمين يكفيه هو ومن يعول ، قال الإمام النووي في روضة الطالبين : " وليكن رزق القاضي بقدر كفايته وكفاية عياله على ما يليق بحالهم من النفقة والكسوة وغيرها " (١٦) . وقد تعفف الكثير من القضاة عن قبول هذا الراتب وكانت لهم أعمالهم الخاصة التي يرتزقون منها (١٧) .

(١٤) الخشني : قضاة قرطبة ، ص ٤٧ .

(١٥) أحمد فكري : قرطبة في العصر الإسلامي ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، سنة ١٩٨٣م ، ص ٣٠٣ .
(١٦) النووي (أبو زكريا يحيى بن شرف) : روضة الطالبين ، ج ١١ ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٧٥م ، ص ١٢٥ .؛ وأنظر أيضاً محمد أبو الفضل : دراسات في تاريخ وحضارة الأندلس ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ط سنة ١٩٩٦م ، ص ٣١٣ .
(١٧) السيد محمد داود : القضاء والقضاة في الأندلس ، مجلة كلية الآداب ، جامعة طنطا ١٩٩٢م ، ص ٨٧ .

ومن الخطط المتعلقة بخطة القضاء " خطة العدالة " وهي متعلقة بالشهود وهي مرتبطة بالقضاء التي عرفها ابن خلدون بأنها: "وظيفة دينية تابعة للقضاء ومن مواد تصريفه ، وحقيقة هذه الوظيفة هي القيام عن إذن القاضى بالشهادة بين الناس فيما لهم أو عليهم تحملاً عن الإشهاد وآداء عند التنازع وكتباً فى السجلات تحفظ به حقوق الناس وأملاكهم وديونهم وسائر معاملاتهم " (١٨) .

ولهذه الوظيفة أهمية كبيرة فى تحقيق العدالة التى كان المجتمع الأندلسى فى القرن الخامس الهجرى فى حاجة ماسة إلى تطبيقها ، وقد شدد على ضرورة الالتزام بشروطها الكثير من فقهاء الأندلس وأخذوا بالعقاب الأشد فىمن خرج عليها ، فقد ورد عند "الونشريسى " أن عقوبة شاهد الزور سواء بالقول أو بالكتابة يحاسب حساباً شديداً كما فعل قاضى الجماعة " محمد بن بشير " الذى حاسب رجلاً فى الوثائق صح عنده تدليسه فأمر بقطع يده (١٩) . وكان يؤخذ شاهد الزور بالقول بالتعزير على الملاء ، وذكر الفقيه " ابن القاسم " بأنه كان يضرب ضرباً شديداً ويسجل عليه ويجعل من ذلك نسخاً تودع عند من يوثق فيهم من الناس (٢٠) . وقد أقام صاحب الشرطة " إبراهيم بن حسين بن خالد " الذى عاصر عهد الأمير محمد شاهد زور على الباب الغربى الأوسط فضربه أربعين سوطاً وحلق لحيته وسخم وجهه وأطافه إحدى عشرة طوفة (٢١) .

وفى القرن الخامس الهجرى ذكر الفقيه " أبو بكر الطرطوشى " فى أخبار الخلفاء وملوك الطوائف أنهم كانوا يعاملون الرجل على قدره وقدر جنائته فمنهم من يحبس ومنهم من يقيم واقفاً على قدميه ومنهم من تنزع عمامته ومن يحل إزاره وذكر " ابن سهل " أنه تقدم لدى قاضى الجماعة " محمد بن بشير " إثنان من الشهود ليشهدوا على فلان أنه كان

(١٨) ابن خلدون : المقدمة : ص ١٧٧ .

(١٩) الونشريسى : المعيار المعرب ، ج ٢ ، ص ٤١٤ .

(٢٠) نفس المصدر ، ص ٤١٥ .

(٢١) نفس المصدر ، ص ٤١٥ .

يعصر الخمر ويشربها ويبيعها ويدخرها ويجتمع إليه أهل الشر والفساد ، فكان رأى الفقهاء أنه إذا ثبت كذب الشهود فإن عقابهم الأدب الموجه والحبس الطويل لأن الإغلاظ على أهل الشر مما يصلح الله تعالى به العباد (٢٢) .

ومن المعروف أن فقهاء الأندلس قد خالفوا مذهب مالك في مسألة الحكم بالشاهد الواحد مع اليمين إلا إذا كان الشاهد من أولى العدالة والنباهة ولو أن فريقاً منهم أجاز ذلك في الحقوق دون الحدود والأموال (٢٣) ، ولعل في ذلك ما يشير إلى ظاهرة شهادة الزور في المجتمع الأندلسي وبخاصة في القضايا الاجتماعية التي كانت تستوجب إقامة الحدود وكذلك الناحية المالية . ولكون هذه الخطة كانت تشمل كتابة الوثائق أيضاً إلا أنها انفصلت عنها في القرن الخامس الهجر ، وربما قبل ذلك ، مما يوحي بمحاولات القضاء لإحكام قبضتهم على كتاب العدل والشهود بعد أن أصبحت الرشوة فيهم ظاهرة إجتماعية وممن تولوا عقد الوثائق في القرن الخامس الهجرى الفقيه " أحمد بن محمد بن عفيف بن مريول " (ت ٤٢٠ هـ ١٠٢٨ م) حيث تولى عقد الوثائق في قرطبة (٢٤) والفقيه " أحمد بن سعيد بن عبدالله بن خليل الأموي " (ت ٤٢٨ هـ ١٠٣٦ م) (٢٥) .

ومن فقهاء القرن الخامس الهجرى من تولى وظيفة عقد الوثائق دون أجر سعياً للثواب ومساهمة في إقرار العدل وهو جانب يؤكد مدى تفاعلهم مع قضايا المجتمع وتطوعهم لحلها ، ومن أشهر هؤلاء الفقيه " عبدالله القشارى " (ت ٤١٧ هـ ١٠٢٥ م) (٢٦) والفقيه " عبدالله بن أحمد المعافى " (ت ٤٤٣ هـ ١٠٥١ م) (٢٧) وهناك فقهاء جلسوا لعقد الوثائق بالمسجد الجامع لكتابة وتسجيل الأحكام الصادرة من القضاء مثل الفقيه

(٢٢) ابن فرحون : تبصرة الحكام ، ج ٢ ، ص ١١٣ .
 (٢٣) النباهى : قضاة الأندلس ، ص ٥٠ ، ٥١ ؛ ابن فرحون : تبصرة الحكام ، ج ٢ ، ص ٢٨ .
 (٢٤) ابن يشكوال : الصلة ، ج ١ ، ص ٤٣ .
 (٢٥) نفس المصدر ، ص ٤٧ .
 (٢٦) نفس المصدر ، ص ٢٥٥ .
 (٢٧) نفس المصدر ، ص ٢٦٦ .

" عبدالله بن محمد القيسي " المعروف بابن الجبار (ت ٤٣٦هـ ١٠٤٤م) (٢٨) ، والفيقيه
" جابر بن أحمد الجذامي " (ت ٤٨٠هـ ١٠٨٧م) الذي جلس لعقد الوثائق بجوف المسجد
الجامع بقرطبة (٢٩) .

أما أشهر فقهاء القرن الخامس الذين تولوا خطة العدالة فكان منهم ، الفيقيه
" عبد الرحمن بن أيوب القرشي " (ت. ٤١٤هـ ١٠٢٢م) (٣٠) ، والفيقيه " أحمد بن سعيد
بن دنبل " (ت. ٤٣٥هـ ١٠٤٣م) (٣١) وكذلك الفيقيه " على بن توبة " (ت ٤٤٧هـ
١٠٥٥م) (٣٢) . أما الفيقيه " أبوالمطرف القنازعي " (ت ٤١٣هـ ١٠٢١م) فقد رفض تولى خطة
العدالة (٣٣) .

وقد أشار " الخشني " إلى وجود بعض الإنحرافات بين فقهاء القرن الرابع الهجري
الذين تولوا هذه الخطة حيث ذكر قبول أحد الشهود لهدية عبارة عن جبة خضراء من أحد
الخصوم وأن القاضي كشف ذلك (٣٤) .

ولم ترد معلومات كافية حول هذه الخطة في القرن الخامس الهجري إلا بعض
الإشارات عن عدد الشهود في بعض القضايا كقضية " ابن حاتم الطليطلي " الذي أتهم
الزندقة والتي شهد فيها ستون شاهداً (٣٥) ، وقضية " أبي الخير " الزنديق التي بلغ عدد
شهودها إثنتان وأربعين شاهداً قبل منهم صاحب الشرطة ثمانية عشر شاهداً واستبعد
الباقين (٣٦) .

(٢٨) نفس المصدر ، ص ٢٦٣ .
(٢٩) نفس المصدر ، ص ١٣٣ .
(٣٠) ابن الأبار : التكملة ، ج ٢ ، ص ٥٤٧ .
(٣١) القاضي عياض : ترتيب المدارك ، ج ٤ ، ص ٧٨٧ .
(٣٢) ابن الزبير : صلة الصلة ، ج ١ ، ص ٧٨ .
(٣٣) القاضي عياض : ترتيب المدارك ، ج ٤ ، ص ٧٢٧ ؛ محمد عبد الوهاب خلاف : خطة العدالة في الأندلس ،
كلية الآداب ببني سويف ، ١٩٩٠م ، ص ٩ .
(٣٤) قضاة قرطبة ، ص ١٨١ .
(٣٥) الونشريسي : المعيار المعرب ، ج ٢ ، ص ٣٢٨ ؛ محمد خلاف : خطة العدالة ، ص ٩ .
(٣٦) ابن فرحون : تبصرة الحكام ، ج ١ ، ص ١٣٥ .

خطة المظالم:

إن التعرف على مهمة النظر في المظالم والتي تتلخص في أنها إنصاف الضعيف من جور القوى إن كان الحق معه وإيقاف ظلم الحكام والولاية للأفراد توضح مدى أهمية هذه الوظيفة وأبعادها الإجتماعية، وقد تزيد هذه الأهمية وضوحاً إذا علم أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قد تولاه بنفسه، كما تولاه الكثير من الخلفاء في عصر الراشدين والعصر الأموي تأسيساً بموقف النبي (صلى الله عليه وسلم) (٣٧).

وكانت هذه الخطة تعلوا خطة قضاء الجماعة حيث كان على من يتولاها النظر في القضايا التي يشق على قاضي الجماعة الفصل فيها (٣٨). ومن أبرز من تولى هذه الخطة في الأندلس في العصر الأموي " معاذ بن عثمان بن الشعباني " و"سليمان بن أسود الغافقي" (٣٩). أما أشهر من تولاه من الفقهاء في القرن الخامس الهجري الفقيه " محمد ابن عبدالله بن هرثمة بن ذكوان " (ت ٤١٤هـ/ ١٠٢٢م) (٤٠)، والفقيه " محمد بن علي بن هشام بن عبد الرؤوف الأنصاري " (ت ٤٢٤هـ/ ١٠٣٢م) (٤١) والفقيه " عبد الله بن عبد الرحمن بن جحاف المعافري " (ت ٤٨٥هـ/ ١٠٩٢م) (٤٢) والفقيه " عبيد الله محمد بن أدهم " (ت. ٤٨٦هـ/ ١٠٩٣م) الذي تولى أحكام المظالم بقربطبة (٤٣).

(٣٧) الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الفكر العربي ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م، القاهرة، ص ٧٠. ابن خلدون: المقدمة، ص ١٧٥؛ أحمد عبدالرازق: الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، دار الفكر العربي، سنة ١٩٩٠م، القاهرة، ص ١٠٨؛ فتحية النبراوي: تاريخ النظم والحضارة الإسلامية، دار الفكر العربي، ط ٥، القاهرة ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م، ص ١١٧.

(٣٨) محمد عبدالوهاب خلاف: تاريخ القضاء في الأندلس، ص ٥٤٧.

(٣٩) النباهي: فضاة الأندلس، ص ٥٦.

(٤٠) ابن بشكوال: الصلة، ج ٢، ص ٤٧٧؛ القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج ٤، ص ٧٨٤.

(٤١) ابن بشكوال: نفس المصدر، ص ٤٨٩.

(٤٢) ابن الأبار: التكملة، ج ٢، ص ٥٥٧.

(٤٣) ابن بشكوال: الصلة، ج ١، ص ٢٩٣. وحول الفرق بين خطة المظالم وخطة القضاء أنظر: محمود حلمي: نظام الحكم الإسلامي مقارناً بالنظم المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة ١٩٧٥م، ص ٣٤٢، ٣٤٣؛ إبراهيم الشهاوي: الحسبة في الإسلام، دار العروبة، القاهرة، سنة ١٩٦٩م، ص ٧٧.

خطة الرد :

وهي إحدى الخطط التي أوردتها النباهي نقلاً عن ابن سهل والتي تخول لصاحبها حق إصدار الأحكام ، ويتولى صاحب هذه الخطة الحكم فيما استترابه القضاء وردوه عن أنفسهم^(٤٤) . وهذه الخطة استحدثت في الأندلس ولم يرد لها ذكر في المشرق ، ودائرة هذه الخطة ضيقة ومحدودة في نوع خاص من الأحكام وهي التي يكون فيها ريب أو شك في أصل الدعوى أو في أصل البيينة^(٤٥) ، وهي بمثابة محكمة النقض في الأنظمة المعاصرة ، بل تفوقها لأن الرد كان يتم دون طلب صاحبه ، وكان انضمامها إلى خطة الشرطة الصغرى يعد حرصاً على سرعة تنفيذ الأحكام^(٤٦) .

ومن أهم الفقهاء الذين تولوا هذه الخطة في القرن الخامس الهجري الفقيه "عبدالله ابن سعيد بن عبدالله الأموي" المعروف بابن الشقاق (ت ١٠٣٤هـ/٤٢٦م) الذي تولى إلى جانب هذه الخطة القضاء وعقد الوثائق بقرطبة^(٤٧) ، والفقيه "عبدالعزیز بن علی بن محمد بن أحمد بن شريعة اللخمي" (ت ١٠٨١هـ/٤٧٣م) الذي تولى هذه الخطة في إشبيلية^(٤٨) ، وكذلك الفقيه "عبدالرحمن بن جحاف المعافري" (ت ١٠٨٢هـ/٤٧٤م)^(٤٩) .

خطة الشورى :

تعد هذه الخطة من مستحدثات المغرب والأندلس وهي وثيقة الصلة بخطة القضاء ومكملة لها ، والفتيا هي الإخبار عن حكم الله تعالى بمقتضى الأدلة الشرعية على جهة العموم والشمول ، وكانت خطة الفتيا أوسع من خطة الشورى فدائرة الشورى محدودة

(٤٤) النباهي : قضاة الأندلس ، ص ٥ .

(٤٥) السيد محمد داود : القضاء والقضاء في الأندلس ، ص ١٣٣ .

(٤٦) محمد عبدالوهاب خلاف : تاريخ القضاء في الأندلس ، ص ٥٢٠ و ٥٢٥ .

(٤٧) ابن بشكوال : الصلة ، ج ١ ، ص ٢٥٨ .

(٤٨) نفس المصدر ، ص ٣٥٣ .

(٤٩) ابن الأبار : التكملة ، ج ٢ ، ص ٥٥٥ .

بالمشاورين المعينين ، بينما للقاضي أن يستفتى من يثق بعلمه ولو كان خارج الوطن^(٥٠) وسميت أحياناً بخطة الفتيا حيث كان يتولاها الفقهاء المتدربين بالفتيا^(٥١) ومن أشهر من تولى هذه الخطة في الأندلس في العصر الأموي الفقيه " يحيى بن يحيى الليثي " (ت ٢٣٤هـ / ٨٤٨م) والفقيه " عبد الملك بن حبيب " (ت ٢٣٨هـ / ٨٥٢م) أما في القرن الخامس الهجري فقد حفلت كتب التراجم بأعداد من المشاورين حاز الكثير منهم على رئاسة الشورى في الأندلس ، وقبل إلقاء الضوء عليهم تجدر الإشارة إلى أنه كان يتم إختيار من يتولى هذه الخطة من قبل ولي الأمر وبتوصية من قاضي الجماعة يصدر بعدها عهداً مثلما حدث مع الفقيه " ابن العطار " الذي رشحه القاضي " أبو بكر بن زرب " ^(٥٢) وكذلك الفقيه " يونس بن الصفار " (ت ٤٢٩هـ / ١٠٣٧م) الذي قدمه للشورى القاضي " ابن زرب " أيضاً ^(٥٣) .

وقد فرضت شروط من يتولى هذه الخطة ضرورة إلمامه بالفتيا والقدرة على الإقناع حيث كان عليه أن يحضر مجالس العلم ويستمع إلى فتاوى المشاورين ويحاول إقناعهم بوجهة نظره أملاً في الوصول إلى الفتوى الصائبة ، وكثيراً ما كان يحدث نوع من الخلاف في ذلك مثلما حدث مع الفقيه " ابن العطار " بينه وبين الفقهاء المشاورين مثل الفقيه " موسى الوتد " (ت ٣٩٧هـ / ١٠٠٥م) الذي حضر مجلس الشورى مع مجموعة من الفقهاء لمحاورة " ابن العطار " ، وضاق الفقهاء المحاورون بـ " ابن العطار " لعدم إذعانه لما اجتمعوا عليه من رأى فانصرف عنه بعض الفقهاء مثل " ابن المكوي " و " الأصيلي " ، وانتهى الخلاف إلى حذف " ابن العطار " الفقيه " الوتد " بالدراية وحلف الفقهاء على ألا يحضروا مع " ابن العطار " مجلساً للشورى ^(٥٤) .

(٥٠) السيد محمد داود : القضاء والقضاء في الأندلس ، ص ١٢٢ .
 (٥١) ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٧٤ ؛ محمد عبدالوهاب خلاف : تاريخ القضاء في الأندلس ، ص ٣٢٠ .
 (٥٢) القاضي عياض : ترتيب المدارك ، ج ٤ ، ص ٦٥٠ .
 (٥٣) ابن سهل : الأحكام الكبرى ، ص ٨١٥ .
 (٥٤) القاضي عياض : ترتيب المدارك ، ج ٣ ، ص ٦٥١ .

كما كان على القائم بالشورى أن يكون مالكي المذهب ومع ذلك لابد أن يكون ملماً بكل المذاهب وواسعاً في علمه وإلا يعاب عليه ذلك كما حدث مع الفقيه " سعيد ابن محسن الغاسل " (ت ٤٠١هـ ١٠٠٩م) الذي تقلد الشورى فلم تحمد ولايته ولم يكن بالقوى علمه^(٥٥) . وكانت هذه الناحية مصدر إهتمام الفقهاء فقد ذكر " ابن فرحون " بأنه لايشاور إلا من يستأهل لعلمه ودينه ومعرفته^(٥٦) ، وأضاف " الونشريسى " بأنه لاينبغي للعالم أن يفتى إلا إذا رآه الناس ورأى نفسه أهلاً لذلك وتثبت أهليته عند العلماء ، وهو مااتفق معه فيه " ابن خلدون " ^(٥٧) .

أما عن العيوب الخلقية فكان يتجاوز عنها طالما لم تكن تعوقه عن أداء وظيفته كضعف البصر أو العرج أو غير ذلك مثل الفقيه " موسى بن هذيل بن أبى عبدالصمد " الذى كف بصره قبل موته سنة ٤٦٢هـ ١٠٧٠م ^(٥٨) . ومع أن توفر هذه الشروط فى من كان يتولى هذه الوظيفة كانت تفرض كبر السن إلا أن بعض الحكام قد تجاوزوا ذلك فى تعيينهم لبعض صغار السن إستناداً إلى نبوغهم الفكرى ومن أمثلة هؤلاء الفقيه " ابن القطان " (ت ٤٦٠هـ ١٠٦٨م) الذى تولى فى سن الرابعة والعشرين^(٥٩) ، وكذلك الفقيه " ابن عتاب " (ت ٤٦٢هـ ١٠٧٠م) الذى تولى فى سن الواحد والثلاثين^(٦٠) أما أشهر الفقهاء الذين تولوا المشاورة وهم كبار السن الفقيه " أبو عمر بن عبد الملك الإشبلى " المعروف بابن المكوى (ت ٤٠١هـ ١٠٠٩م) حيث كان قد تجاوز الأربعين^(٦١) ، وكذلك

(٥٥) نفس المصدر ، ج ٤ ، ص ٦٧٦ .

(٥٦) ابن فرحون : تبصرة الحكام ، ج ١ ، ص ٢٩ .

(٥٧) المعيار المغرب ، ج ١٠ ، ص ٣٩ ؛ ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٧٤ ، ١٧٧ . وإن كان ابن خلدون قد زاد بشرط هو أن يكون المشاور ذا عصبية تعينه على الحل والعقد .

(٥٨) القاضى عياض : ترتيب المدارك ، ج ٤ ، ص ٨١٥ ؛ ابن بشكوال : الصلة ، ج ٢ ، ص ٧٥ .

(٥٩) ابن بشكوال : الصلة ، ج ١ ، ص ٦٤ ؛ محمد خلاف : القضاء فى الأندلس ، ص ٣٣٧ .

(٦٠) ابن بشكوال : الصلة ، ج ٢ ، ص ٥١٥ .

(٦١) نفس المصدر ، ص ٢٦٧ .

الفقيه " محمد بن قاسم الجالطي " (ت ٤٠٣هـ ١١١١م) الذي تولى الشورى وهو فى العقد الخامس من العمر (٦٢) .

ولم يكن من الضرورى أن يعلن عن مسمى الوظيفة مقروناً بإسم من يتولاها فتارة يكون صريحاً مثل الفقيه " سوار بن أحمد بن سوار " (ت ٤٦٤هـ ١٠٧١م) الذى ولى الشورى والقضاء فى قرطبة (٦٣) ، وقد يفهم ضمناً مثل الفقيه " معوز بن داود بن معوز " (ت ٤٣١هـ ١٠٣٩م) والفقيه "محمد بن سعيد بن أبى رجيل " المعروف بابن الرقاق (ت. ٤٥٤هـ ١٠٦١م) والفقيه " أبو بكر محمد بن مغيث " (٦٤) . وقد أشار " ابن سهل " إلى مايفيد ورود اللقب ضمناً فى قضية مسائل الرفوف فذكر: " كتب إلى شيوخنا فى قرطبة سنة ٤٥٦هـ / ١٠٦٣م فى قضية شورى فى ثور إستحقه ورثة عن ميتهم فقال بعض الشيوخ فى جوابه لبعض القضاة ... " (٦٥) ، كما ذكر " ابن سهل " فى قضية قتل " ابن فطيس " أنه زوجه رحيمة ابنة " عبدالرحمن بن عبدالله بن خالد ابن شهيد " وسأل الوزير صاحب المدينة الفقهاء (٦٦) .

ومع أن المشاورين قد لقبوا بألقاب عديدة فى العصر الأموى فى الأندلس كصاحب الرئاسة وزعيم الجماعة وغير ذلك إلا أنه فى القرن الخامس الهجرى قد أطلق عليهم لقب (أول الجماعة) كالذى أطلق على الفقيه " عبدالله بن ثابت بن سعيد " (٦٧) وكان لأهل الشورى مجلس يشبه مجلس القضاء إلى حد كبير، واتخذ من المسجد مقراً تعقد فيه جلساته ، فقد أشار " القاضى عياض " إلى ذلك فى معرض حديثه عن الفقيه " ابن الحشا " (ت ٤٠٢هـ ١٠١٠م) الذى ولى الشورى وكان يجلس بالمسجد الجامع

(٦٢) نفس المصدر ، ص ٤٦٥ .

(٦٣) القاضى عياض : ترتيب المدارك ، ج ٤ ، ص ٧٨٦ .

(٦٤) القاضى عياض : نفس المصدر ، ص ٧٥٦ و ٧٨٩ .

(٦٥) ابن سهل : الأحكام الكبرى ، ص ٨١٣ ، وثائق فى شئون العمران ، ت. محمد عبدالرهاب خلاف ، ص ٨٧ .

(٦٦) ابن سهل : الأحكام الكبرى ، ص ٨٧٥ ، وثائق فى شئون القضاء الجنائى فى الأندلس ، ت. محمد خلاف ،

القاهرة ١٩٨٠م ، ص ٨١ نقلاً عن كتابه تاريخ القضاء فى الأندلس ، ص ٣٢٣ .

(٦٧) ابن الأبار : التكملة ، ج ٢ ، ص ٥٥٢ .

لتفقيه الناس وفتياهم^(٦٨) ، كما أشار " الونشريسي " إلى ذلك حين تطرق لمسألة مقتل الفقيه " الطنبى " حيث اجتمع الفقهاء والحكماء والناس مع " أبى الوليد بن جهور " في مسجد " ابن عتاب " وأرسل فى طلب " ابن القصار " وغيره من المشاورين فأنفوا من إيثار " ابن عتاب " عليهم لجمعهم فى مسجده فتغيبوا عن حضور المجلس^(٦٩) .

أما وجود المشاورين فى مجلس القضاء فكان أمراً ضرورياً حيث لا يقضى القاضي إلا بمشورتهم وحضورهم إلا أن يخاف المضرة من جلوسهم فيشغلوه عن النظر فى الحكم^(٧٠) . ومع أن القاضي لم يكن ملزماً بالأخذ برأيهم فى الحكم إلا أن حرص الكثير من القضاة على نزاهتهم وعفافهم وألا يكونوا فى موضع ريبة قد دعاهم إلى تغليب رأي المشاورين كما فعل القاضي " محمد بن يبقى بن زرب " حينما ولى القضاء حيث احتبس خواص أصحابه المشاورين الذين قدموا إليه لتنهئته على منصبه وكشف لهم عن مال عظيم فى صندوقه خشية أن يقع فى ظن سيئ^(٧١) .

ومن أبرز من تولى هذه الخطة فى العصر الأموى الفقيه " عبد الله بن محمد ابن إسحاق بن السليم " (ت ٤٠٢هـ - ١٠١٠م) الذى تولى المشاورة فى قرطبة^(٧٢) والفقيه " عبد الله بن أحمد بن غالب بن زيدون " (ت ٤٠٥هـ - ١٠١٣م) الذى عرف بمشاور قرطبة^(٧٣) ، والفقيه " ابن حويل " (ت ٤٠٩هـ - ١٠١٧م) الذى قدمه الفقيه المشاور " ابن فطيس " للشورى^(٧٤) ، أما فى القرن الخامس الهجرى تولى الفقيه " ابن المشتري الحناتى " (ت ٤٣٦هـ - ١٠٤٤م) الذى ولى الشورى فى قرطبة حتى أخرجه بنو جهور منها^(٧٥) وكذلك

(٦٨) ترتيب المدارك ، ج ٣ ، ص ٦٤٨ .

(٦٩) المعيار العرب ، ج ٢ ، ص ٣٢٦ .

(٧٠) ابن فرحون : تبصرة الحكام ، ج ١ ، ص ٢٩ .

(٧١) النباهى : قضاة الأندلس ، ص ٧٧ .

(٧٢) ابن بشكوال : الصلة ، ج ١ ، ص ٢٤٥ .

(٧٣) القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج ٤، ص ٧٢٣؛ ابن بشكوال : الصلة ، ج ١ ، ص ٢٥٢ .

(٧٤) القاضي عياض : ترتيب المدارك ، ج ٤ ، ص ٧٢٦ ؛ ابن بشكوال : الصلة ، ج ١ ، ص ٣٠٣ ، ٣٠٤ .

(٧٥) القاضي عياض : ترتيب المدارك ، ج ٤ ، ص ٧٤٢ .

الفقيه " عبد الله بن سعيد بن محمد القرطبي " الذي قال عنه " ابن الخطيب " أنه شيخ المفتيين في وقته ^(٧٦) . وقد وجد العديد من فقهاء القرن الخامس الذين ارتقوا من الشورى إلى منصب القضاء ^(٧٧) وكذلك الكثير ممن جمع بين القضاء والشورى ^(٧٨) أو جمع بين الشورى وخطط أخرى ^(٧٩) .

على أن هناك بعض الفقهاء الذين رفضوا قبول الشورى أو غيرها تفرغاً للعلم أو زهداً في المناصب مثل الفقيه " أبوالمطرف القناع " (ت ٤١٣هـ ١٠٢٢م) ^(٨٠) والفقيه " أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد المعافري " (ت ٤٣٩هـ ١٠٣٧م) ^(٨١) .

وهناك من فقهاء القرن الخامس الهجري أيضاً من عزل عن منصب الشورى سواء لعدم صلاحيته أو بسبب تصرف أساء إلى منصبه أو ربما لأسباب سياسية وهي التي كانت أكثر رجوحاً في هذا القرن بسبب كثرة تغير الحكام مثل الفقيه المشاور " عبد الملك بن مروان بن أحمد بن الأصبح " (ت ٤٣٦هـ ١٠٤٤م) الذي عزل عن الشورى في عهد بني جهور بسبب فرط تشييعه لبني أمية ^(٨٢) ، وكذلك الفقيه " أبو عبد الله محمد بن فرج " مولى " ابن الطلاع " (ت ٤٩٧هـ ١١٠٤م) الذي كان مشاوراً في عهد " المعتمد بن عباد " ثم أبعده المرابطون لتعصبه عليهم ^(٨٣) .

(٧٦) أعمال الأعلام ، ص ٥٥ . وقد ورد ذكر العديد من الفقهاء مثل الفقيه " أبو عبدالله بن دحون " (ت ٤٣١هـ / ١٠٣٩م) و الفقيه " عبدالرحمن بن سعيد بن جرح " و الفقيه " عبدالرحمن ابن أحمد بن خالد " و الفقيه " أصبغ بن الفرج بن فارس الطائي " و الفقيه " عبدالرحمن بن محمد بن يحيى بن صاعد " وكذلك الفقيه " أبو عبدالله محمد الصابوني " أنظر نفس المصدر ، ص ٥٢ ، ٥٣ .
 (٧٧) ابن بشكوال : الصلة ، ج ١ ، ص ٣٨ و ١٢٢ و ٣١٨ و ٣٢٩ و ٣٥٨ . حيث أشار إلى كل من الفقيه " أحمد بن عبدالله بن ذكوان " و الفقيه " سراج بن عبدالله بن سراج " و الفقيه " عبدالصمد بن موسى البكري " .
 (٧٨) القاضي عياض : ترتيب المدارك ، ج ٣ ، ص ٦٧٩ و ٦٨١ و ٧٤٣ . حيث أشار إلى كل من الفقيه " ابن المشاط " و " الحسن التجيبي " و " أبو عبدالله الحذاء " .
 (٧٩) ابن بشكوال : الصلة ، ج ١ ، ص ٣٠١ ؛ ابن الأبار : التكملة ، ج ٢ ، ص ٥٥٣ .
 (٨٠) القاضي عياض : ترتيب المدارك ، ج ٤ ، ص ٧٢٦ .
 (٨١) المقرئ : نفع الطيب ، ج ٣ ، ص ٨ .
 (٨٢) القاضي عياض : ترتيب المدارك ، ج ٤ ، ص ٧٤٣ .
 (٨٣) ابن فرحون : الديباج المذهب ، ج ٢ ، ص ٢٤٢ .

خطة الحسبة:

لاشك أن الظروف التي سادت المجتمع الأندلسي في القرن الخامس الهجري وعصر ملوك الطوائف والاضطراب السياسي والاجتماعي والاقتصادي قد تطلب قدراً من التشدد في تطبيق الخطط أو الوظائف الدينية وقدراً مماثلاً من الحرص في اختيار من تولوها، ولهذا فإن الفقهاء في توليهم لهذه الخطط قد تحملوا قدراً من عبئ المشاركة في أحوال بلادهم، كما أن اختيارهم لهذه الوظائف لم يكن قائماً على البعد الديني وحده بل يتضمن إشارة من ثقة العامة في دورهم.

وقد كانت خطة الحسبة من أهم الوظائف التي نيط بها حماية المجتمع وتماسكه إبان هذه الاضطرابات وذلك لكونها تنحصر في الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله (٨٤).

على ذلك فإن وظيفة الحسبة تختص بتنظيم علاقات الناس الاقتصادية ومنع الغش والتدليس والإحتكار.

وتأتى الحسبة بين القضاء والمظالم فإذا كانت المظالم هي النظر فيما عجز عنه القضاء فالحسبة هي النظر فيما ترفه عنه القضاء، وإن كان لصاحب المظالم أن يحكم فإن المحتسب لا يستطيع أن يكون حكماً، أو هي كما عرفها السقطي: "وسيلة بين خطة القضاء وخطة المظالم تجاذبهما في وجوه وتشاركهما وتماتلهما في أمور فتجمع بين نظر شرعي وزجر سلطاني" (٨٥).

(٨٤) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص ١٧٤.؛ وحول تعريف مصطلح الحسبة أنظر: فتحية النبراوي: تاريخ النظم والحضارة الإسلامية، ص ١١٧. وتستند هذه التعريفات إلى قول الله تعالى "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون" آية ١٠٤ من سورة آل عمران.؛ وأنظر أيضاً: ابن خلدون: المقدمة، ص ١٧٨.؛ سامر مظهر قنطجى: مفهوم السوق في الفقه الإسلامي، موقع الوراق - أنترنت.

(٨٥) السقطي: أدب الحسبة، ص ٢.؛ الجرسيفي: رسالته في الحسبة، ص ١٢٥.

ولم تكن هذه الوظيفة وليدة الإسلام بل وجدت عند البيزنطيين متمثلة في وظيفة عامل السوق أو (الأجرانوم) لتشابه مهام الوظيفتين ^(٨٦) . أما في العصر الإسلامي فقد تولاهما النبي (ﷺ) ، كما أناب عنه (ﷺ) بعض من تولاهما مثل " سعيد بن العاص " لمراقبة بيع الطعام في الأسواق بعد فتح مكة و " سمراء بنت نهيك " التي كانت تمر في الأسواق للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبيدها السوط ^(٨٧)، ثم تأسى الخلفاء الراشدون بالنبي (ﷺ) في الإهتمام بهذه الوظيفة .

أما في الأندلس فقد أضاف " ابن عبدون " شرطاً فيمن يتولاهما وهو أن يكون أندلسي لأنه أعرف بأمور الناس وطبقاتهم وعلى دراية بطبائعهم ^(٨٨) إضافة إلى الشروط الواجب توافرها فيه ^(٨٩) .

وقد تطرق الفقيه " أبو بكر الطرطوشي " (ت ٥٢٠هـ ١١٢٦م) إلى الحديث عن دور المحتسب في مقاومة البدع التي كانت تحدث في المساجد مثل تزيين المساجد وسرد القصص داخلها والنداء على الجنائز فيها أو الأكل والشرب في داخلها أو بناء مساكن فوقها للإمام وأهله ، ولاشك أنه كان يعالج من خلال ذلك جوانب اجتماعية وجدت في المجتمع الأندلسي ولهذا أبدى رأيه فيها مستنداً إلى المذهب المالكي ^(٩٠) كما حض الناس على الالتزام ببعض العادات والبعد عن بعضها وأن على المحتسب مراعاة ذلك مثل نظافة المسجد وعدم قتل القمل ودفنه فيه أو طرحها في ثوبه وهو في المسجد وعدم البصق داخل المسجد ^(٩١) . وأشار " الطرطوشي " كذلك إلى بعض العادات التي نهى عنها الفقيه " أبو الوليد الباجي " مثل كتابة المصاحف في المساجد لأنها مأجورة وكره تعليم الصبيان

(٨٦) أحمد عبدالرازق : الحضارة الإسلامية ، ص ١١٢ .
 (٨٧) الكتاني : التراتيب الإدارية ، ج ١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ب.ت. ، ص ٢٨٥ ؛ أحمد عبدالرازق : الحضارة الإسلامية ، ص ١١٣ .
 (٨٨) ابن عبدون : رسالة في القضاء والحسبة ، ص ١٦ .
 (٨٩) حول هذه الشروط أنظر ابن عبدون : رسالة في القضاء والحسبة ، ص ٢٠ ؛ السقطي : في أدب الحسبة ، ص ٥ و ٩ .
 (٩٠) الطرطوشي : الحوادث والبدع ، ص ٢٣٨ .
 (٩١) نفس المصدر ، ص ٢٤٣ - ٢٤٥ .

إتقاءً للنجاسات وأوكل إلى المحتسب منع هذه الأعمال وأعمال أخرى كالخياطة أو بعض الصنائع في المساجد (٩٢).

وكان تكرر النهي عن بعض العادات في المساجد عند " ابن سهل " مايشير إلى أنها ظواهر اجتماعية وجدت في المجتمع الأندلسي ، كما أشار إلى ضرورة منع الناس من التواجد ودوابهم في أفنية المساجد ، وكذلك ظاهرة غرس الشجر في صحن المساجد وهي ظاهرة وجدت في القرن الخامس حيث كان طرحها على الفقيه " ابن عتاب " وإنكاره لها ما يوحي بانتشارها (٩٣).

وقد عرضت مسألة على الوزير القاضي " أبو على بن ذكوان " الذي كان متولياً لخطة السوق بقرطبة وهو أن المؤذن " أبو الربيع الألبيري " كان يستيقظ بالأسحار ويعتلى سطح المسجد ويؤذن ويبتهل بالدعاء حتى مطلع الفجر مما يلحق الأذى بالجيران ، فاتفق الفقهاء بقرطبة على كف الأذى عن الجيران واتباع ما كان يجري عليه الناس من السلف الصالح (٩٤).

ومن القضايا التي عرضت في القرن الخامس الهجري قضية مدى شرعية تعليق حوانيت من حيطان الجامع إذا كانت هذه الحوانيت محبسة عليه ، فقد أجاز الفقهاء ذلك للمساجد إذا كان هذا التعليق لا يضر بها أما الجامع فلا يجوز ويترك ما حوله واسعاً (٩٥).

وتطرق الفقهاء إلى معالجة مسألة إجتماعية أخرى وهي الصلاة في الحوانيت ومدى جوازها وبخاصة إذا كان مصدر هذه الحوانيت غير معروف حلالاً كان أم حراماً

(٩٢) نفس المصدر ، ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ .
(٩٣) ابن سهل : الأحكام الكبرى ، ص ٧٤٣ ، خلاف : ، وثائق في شئون العمران ، ت. محمد عبدالوهاب خلاف ، ص ٦٦ - ٦٨ ؛ محمد عبدالوهاب خلاف : القضاء في الأندلس ، ص ٤١٩ .
(٩٤) ابن سهل : الأحكام الكبرى ، ص ٧٦٢ ، خلاف : وثائق في شئون العمران ، ص ٥٣ - ٦٣ ؛ محمد خلاف : القضاء في الأندلس ، ص ٤٢٠ ، ٤٢١ .
(٩٥) ابن سهل : الأحكام الكبرى ، ص ٥٩٢ ؛ خلاف : رسالة في شئون العمران ، ص ٥٥ - ٥٧ .

فأجاب " ابن عتاب " على ذلك بجواز الصلاة فيها إذا كانت بعيدة عن المسجد بشرط أن تكون معروفة المصدر وإلا فينهي الناس عن الصلاة فيها فإذا احتجوا بالأسباب تركوا وشأنهم^(٩٦) . وطرحت قضية أخرى متعلقة بقضية الحوانيت وهي أن على المحتسب ألا يدع رجلاً يختلى بامرأة في حانوته إلا إذا كان في سوق عام وموضع ترقبه الأبصار^(٩٧) وكذلك قضية أخرى وهي منع جلوس النساء في فصل الصيف على ضفة الوادي إذا ظهر الرجال ، وألا يخالط الرجال النساء في البيع والشراء إلا لمن هو أهل للثقة تعرف الناس خيره وأمانته^(٩٨) . كما عالج الفقهاء ظاهرة أخرى في المجتمع الأندلسي حيث طلبوا من المحتسب إخراج الحواه وتأديبهم وعدم تركهم يمشون بين الناس^(٩٩) .

كما شهد المجتمع الأندلسي ظاهرة الجهر بالإفطار في رمضان وحجة البعض في بدايته أو نهايته أنه رأى الهلال ، فأمر المحتسب معاقبة الذين يقومون بذلك أما إذا كان بعضهم موثقاً به فإنه يؤمر بأن يستتر منعاً للبدع ، ولاشك أن مثل هذه الظاهرة توحى بتراخي المؤسسات التي كانت تتولى ذلك^(١٠٠) .

ووجدت ظواهر أخرى فهمت ضمناً من الأمور التي كان على المحتسب أن يراقبها كحض الناس على الزكاه وألا يبخلوا بها ، وقد يكون مرد هذه الظاهرة للاضطرابات التي كان يعاني منها المجتمع بشكل دعا الناس لإمسك الزكاه أو لغيباب المؤسسات الدينية التي كانت تتولى هذه المهام بسبب هذه الاضطرابات أيضاً^(١٠١) . كما طلب من المحتسب أن يحض الناس على النقاب والرماية والسباحة ، وكذلك الإشراف على عقد الأنكحة بشرط موافقة الولي ووجود الشهود ومنع نكاح المتعة والمعاقبة عليه ومنع وجود

(٩٦) ابن سهل : نفسه، ص ٥٩٨ ، خلاف : رسالة في شئون العمران ، ص ٥٠ - ٥٣ نقلاً عن محمد خلاف : القضاء في الأندلس ، ص ٢٢٤ .
 (٩٧) ابن عبدون : رسالته في القضاء ، ص ٤٦ .
 (٩٨) نفس المصدر ، ص ٤٦ ، ٤٧ .
 (٩٩) ابن عبدون : رسالته في القضاء ، ص ٣٢ .
 (١٠٠) ابن عبدالرؤوف : في آداب الحسبة والمحتسب ، ، ص ٧٧ .
 (١٠١) نفس المصدر، ص ٧٨ ، ٧٩ .

المحلل ومعاقبة من يفعل ذلك ، وأخذ السلاح من الشبان فى حفلات العرس ، ولعل فى ذلك إشارة إلى إنتشار مثل هذه الظواهر فى المجتمع الأندلسى (١٠٢) .

كما كان على المحتسب أن يتصدى إلى ظاهرة إجتماعية تفتشت بشكل كبير فى المجتمع الأندلسى وهى ظاهرة الرق ، فكان عليه أن يشرف على تجارة الرقيق وأصنافهم ومميزات وعيوب كل صنف الجسمانية والأخلاقية وأن يعمل على تزويجهم ولايتزوج العبد الأمه إلا بمهر ، وأن يستعينوا بأعوان يكشفون لهم حيل النخاسين ويقفون أمام ظاهرة سرقة الرقيق وأن يتفقدوا أمورهم الصحية وغير ذلك (١٠٣) .

ووجدت ظواهر إجتماعية أخرى أستوجبت مراقبة المحتسب كالإشراف على نظافة الطرق ومنع الحوادث فيها أو إلقاء الأربال (١٠٤) ، وكان عليه أن يأمر الناس بإصلاح أفنية دورهم وحمايتها من مثل هذه الظواهر ، وأن يأمر الباعة فى الطرق أن يختاروا أماكن محددة ، وألا يبيع الحطب أو الفحم أو الجير فى الشوارع حماية لها وللمارين بها (١٠٥) .

وشملت وظيفة المحتسب مراقبة القوارب المشحونة وتخفيف حمولتها وبخاصة فى أوقات العواصف ، وكذلك متابعة بائعى اللحوم وحضهم على غسل رأس الذبيحة وحملها بشكل لايلوث الطرق أو ثياب المارة (١٠٦) .

وأوكل إلى المحتسب متابعة تطبيق حقوق أهل الذمة الذين كانوا يشكلون جزءاً من المجتمع الأندلسى وهى أن يكفل لهم حرية ممارسة شعائرهم الدينية وإدارة أمورهم بأنفسهم وأن يكون للنصارى قاض منهم وكذلك اليهود ، وقد ورد فى كتب الحسبة أن

(١٠٢) نفس المصدر ، ص ٨٢ ، ٨٣ .
(١٠٣) السقطى: فى آداب الحسبة، ص ٤٧ ومابعدها؛ محمد خلاف : القضاء فى الأندلس ، ص ٤٢٧ . لنفس المؤلف: قرطبة الإسلامية فى القرن الخامس الهجرى ، الدار التونسية للتوزيع ، تونس ، سنة ١٩٨٤م ، ص ٤٧ - ٥٧ .
(١٠٤) ابن عبدالرؤوف : فى آداب الحسبة والمحتسب ، ص ١١٠ ، ١١١ .
(١٠٥) ابن عبدون : رسالته فى القضاء ، ص ٣٤ - ٣٨ .
(١٠٦) نفس المصدر ، ص ٧ و ٢٩ .

بعض هذه التعليمات قد بقيت في الإطار النظري في المجتمع الأندلسي دون تطبيق الأمر الذي أدى إلى إلزام من تولى وظيفة المحتسب على متابعة تطبيقها (١٠٧)، ولكن في نفس الوقت كان على المحتسب أن يتابع بعض الظواهر السلبية التي بدت على أهل الذمة كبيع الكتب التي ينسبوننها إلى أساقفتهم، وألا يسمح إلى أفراد امرأة بقسيس حتى ولو كان عجزاً كما يمنع في بلاد الإسلام ضرب النواقيس، ومنع المسلمين من خدمة دواب اليهود كما يمنع أهل الذمة من الإشراف على منازل المسلمين وغير ذلك (١٠٨).

كما تصدى المحتسب لظاهرة إجتماعية خطيرة وهي منع الحشاشين والمنتحلين لذوات السموم باختلاف أنواعها وهو أمر يوحى بانتشارها في المجتمع (١٠٩)، وتصدوا كذلك لمنع من كان يطوف بالبيوت من الكهنة والمخنثين وأهل الفجور والجهل والخمارين والسكرارى من الأسواق، ومنع الشباب من اعتراض النساء في الطرق العامة، ومنع البيع في المقابر والإفراد بالنساء بحجة البيع أو الشراء ومنع اصطحاب الرجال للنساء منفردات بجوار النهر (١١٠).

وقد جددت بعض المشكلات في المجتمع الأندلسي في القرن الخامس الهجرى أيضاً بسبب الظروف العامة إستوجبت على المحتسب علاجها كمشكلة القضاء في أمور الغائب وفي البيوع، وكذلك متابعة النساء للجناز والنواح وغير ذلك (١١١).

ومن أشهر من تولى خطة الحسبة في القرن الخامس الهجرى الفقيه "خلف بن بقى التجيبى" الذى تولى أحكام السوق وجلس لها بالجامع (١١٢)، والفقيه "عبد الرحمن ابن عبيد الله الرعيلى" المعروف بابن المشاط الذى تولى الحسبة مع

(١٠٧) محمد عبدالوهاب خلاف : القضاء فى الأندلس ، ص ٤٠٧ .

(١٠٨) ابن عبدون : رسالته فى القضاء ، ص ٤٨ - ٥٠ ، ٥٧ .

(١٠٩) الجرسيفى : آداب الحسبة ، ص ١٢٣ .

(١١٠) ابن عبدون : رسالته فى القضاء والحسبة ، ص ٢٨ و ٤٥ و ٤٧ و ٥٣ و ٥٧ .

(١١١) ابن عبدالرؤوف : فى آداب الحسبة والمحتسب ، ص ٧٧ ؛ ابن عبدون : رسالته فى القضاء ، ص ٢٧ .

(١١٢) ابن بشكوال : الصلة ، ج ١ ، ص ١٦٣ .

القضاء^(١١٣)، والفقهاء " عبد الرحمن بن مخلد بن بقى مخلد " الذى تولى خطى الشرطة والسوق^(١١٤) وغيرها. وكان لهذه الخطة، إلى جانب دورها الاجتماعى الذى سبقت الإشارة إليه، دور إقتصادى ذلك لأن اختصاص صاحبه قد فرض عليه ضرورة مراقبة الباعة والتجار والصناع وأرباب الحرف والسيطرة على أعمالهم كمنع الغش التجارى وتفقد أمورهم وإصلاح أحوالهم وحل مشكلاتهم، وكان عليه أن يستعين بأعوان منهم ليعينوه على ما يخفى من أمورهم أو طرح قضاياهم.

وقد أشار " ابن عبدون " إلى تولى المحتسب لتطهير أماكن السقايه بعيداً عن مواطن نزول الدواب، وكذلك نهى النساء عن الغسل بالقرب من هذه الأماكن. كما راقب الخبازين فى غسل أوانيهم والحرص على نظافتها وموازين خبزهم^(١١٥). كما أشار إلى مراقبة المحتسب لطريقة بيع مستخدمات الغذاء كالمالح والزيت^(١١٦)، ومتابعة عرض الأطعمة فى الأسواق والحرص على نظافتها وعدم فسادها أو غشها كبائع اللبن والبيض واللحوم الذين خضعوا لرقابة طريقة الذبح الصحيحة^(١١٧).

أما أصحاب الحرف فكان على المحتسب مراقبتهم وتفقد أمورهم ومنعهم من الماطلة والغش كالخياطين فكان يأمرهم بالإجادة وعدم تأخير الملابس أو سرقة ما يتبقى من الأقمشة^(١١٨) والصباعون وغيرهم.

كما كان على المحتسب أن يراقب المكايل والموازين ومنع تغييرها ومراعاة توحدها فى كل كورة من كور الأندلس وعدم خلط المكايل بالنحاس مثلاً، أو الغش فى

(١١٣) نفس المصدر، ص ٢٩٦. ويراعى أنه توفى فى نهاية القرن الرابع الهجرى.

(١١٤) ابن بشكوال: الصلة، ج ١، ص ٣١٥.

(١١٥) ابن عبدون: رسالته فى القضاء والحسبة، ص ٣١ و ٤٨.

(١١٦) نفس المصدر، ص ٥٠، ٥١.

(١١٧) ابن عبدون: رسالته فى القضاء والحسبة، ص ٤٣ و ٥٠ و ٥٣؛ ابن عبدالرؤوف: فى آداب الحسبة

والمحتسب، ص ٩٦، ٩٧؛ السقطى: فى أدب الحسبة، ص ٣٣، ٣٤.

(١١٨) السقطى: فى أدب الحسبة، ص ٦٢، ٦٣.

الميزان ومعاقبة كل من يخرج على ذلك بالضرب والسجن أو الخروج من السوق أو حتى الخروج من البلدة^(١١٩).

واختص المحتسب أيضاً بالإشراف على العطارين والصيدلة فمنع العطارين من خلط العطار الطيب بالردئ ولا يباع العطر إلا مغربلاً ، وكان عليه أن يستعين بمن يثق في دينه منهم^(١٢٠) . كما أشرف على بائعي الحطب والفحم وحدد مكان بيعه وراقب وزنه وجودته . كما أشرف على الصيارفة ومنعهم من الربا وراقب تغيير العملة ، فضلاً عن قيامه بحل المنازعات المتعلقة بتحرير الوثائق الخاصة بالبيع والشراء وغير ذلك^(١٢١) .

وبشكل عام فإنه يجب الإشارة إلى مدى تأثير الناحية الاقتصادية على تطور الأوضاع في الأندلس في القرن الخامس الهجري ، فعلى سبيل المثال فقد ساعدت السياسة الاقتصادية التي اتبعها " أبو الحزم بن جهور " في قرطبة والتي تمثلت في مساعدة التجار وأصحاب الصناعات بالأموال لإنقاذ قرطبة من الإنهيار الاقتصادي وبالتالي تحقيق الإستقرار السياسي في عهده ، وحين فشل بنوه في اتباع هذه السياسة وتركوا الأمور الاقتصادية في يد من لم يحسن إدارتها من بنيه كان ذلك مقدمة لانهيار دولتهم .

كما أن الثراء المادي قد ساعد " أبا القاسم بن عباد " على التمرد على بني حمود والانفراد بحكم إشبيلية حيث استخدم الأموال في إخضاع العامة والتقرب إلى الأعيان فيها وإقامة جيش قوى يحميها .

(١١٩) نفس المصدر ، ص ١٤ - ١٩ ؛ ابن عمر : النظر والأحكام في أحوال السوق ، ت. محمود مكي ، تونس ، ١٩٧٥م ، ص ١٠٩ ؛ المقرئ : نفح الطيب ، ج ١ ، ص ٢١٩ .
(١٢٠) ابن عبدالرؤوف : في آداب الحسبة والمحتسب ، ص ٨٦ .
(١٢١) ابن عبدون : رسالة في القضاء ، ص ٤٦ ؛ محمد خلاف : القضاء في الأندلس ، ص ٣٩٤

كما أن افتقاد القاضي " ابن جحاف " إلى الدراية الاقتصادية فضلاً عن إنفاقه على المظاهر دون المتطلبات الأساسية لإمارته قد تسبب في استسلامها ووقوعها نهياً للنصارى.

خطة المدينة :

تعد هذه الخطة من الخطط الدينية التي تولاهها الفقهاء في الغالب في المجتمع الأندلسي ، وهي تكفل لصاحبها حق إصدار الأحكام ، ولكونها خطة أمنية يناط بصاحبها السعي لتحقيق الأمن وتنفيذ الأحكام ومراعاة شئون العامة ، أى ما يشبه وزير الداخلية الآن ، فقد استوجبتها ظروف المجتمع الأندلسي في القرن الخامس الهجرى (١٢٢) وقد أشار " ابن عبدون " إلى الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى هذه الخطة التي كان من أهمها أن يكون شيخاً فقيهاً وتحت مراقبة فقيه آخر هو القاضي وكذلك أن يكون أندلسياً وإن كانت بعض التراجم قد أشارت أن بعض الذين تولوها كانوا غير أندلسيين لكنهم استوطنوا الأندلس وعرفوها جيداً ، وقد أورد " ابن عبدون " هذا الشرط في عصر المرابطين حتى لا يستحى الحاكم أن يحاسب مرابطياً ، أما في عصر الطوائف فلم يكن لهذا السبب أو هذا الشرط أى وجود (١٢٣) .

ويبدو أن ظاهرة الرشوة قد ظهرت على أعوان صاحب المدينة وهو أمر يفهم من إشارة " ابن عبدون " إلى أن على صاحب المدينة أن يتفقد أحوال أعوانه حتى لا يتعرض أحد منهم للرشوة فذكر : " يجب ألا يسمع منهم إلا ببينة من الجيران فإن الشر أحب إليهم من الخير فإنهم يأكلون ويلبسون السحت ومنه يعيشون وليس للخير إليهم طريق ويجب ألا يخرج منهم في رسالة إلى المدينة أكثر من واحد لئلا يكثر الجعل والهرج والأذى والنهب وأن على القاضي أن يحدد لصاحب المدينة ذلك " (١٢٤) ، وإذا كانت إشارة " ابن عبدون " هذه

(١٢٢) ابن سهل : الإعلام بنوازل الأحكام (الأحكام الكبرى) ، ص ٣٠ ، محمد خلاف : القضاء في الأندلس ، ص ٤١

(١٢٣) ابن عبدون : رسالته في القضاء والحسبة ، ص ١٦ .

(١٢٤) نفس المصدر ، ص ١٧ .

قد وردت في عهد المرابطين كدليل على تصدى الحكام لهذه الظاهرة فلاشك أنها ترجع إلى عصر ملوك الطوائف . وقد استطرد " ابن عبدون " في معالجة جوانب هذه الظاهرة من خلال ما طرحه من شروط أو أمور ينبغي على صاحب المدينة مراعاتها مثل تحديد الأعوان بعشرة والتي كان يقصد منها . كما يبدو . تقليص دورهم بعد أن تفتشت فيهم هذه الظاهرة وإن كان بعض المؤرخين يرى أن العدد يرجع إلى حجم المدينة وهو رأى نظرى لا يلتقى مع رؤية " ابن عبدون " في التصدى لظاهرة اجتماعية^(١٢٥) . كما أشار إلى ضرورة تحريم صاحب المدينة لأعوانه دخول منازل العامة ليلاً أو نهاراً إلا بأمر من السلطان أو القاضى ولا يكون ذلك إلا بحضرة الجانى حتى لا تنهب داره أو ماله ، ومما يزيد من خطورة تفتشى هذه الظاهرة أن يبتعد صاحب المدينة عن أداء وظيفته الرئيسية مسخراً قدرأ من وقته وجهده لمتابعة أعوانه ، فكان عليه . كما أشار ابن عبدون - أن يراقب الوسائل التى يستخدمها أعوانه فى تأديب المذنب وتوبيخه فالأسواط لا تكون طوالاً جداً ولا رقاقاً...^(١٢٦) .

ويتضح مما ذكره " ابن عبدون " - كما سبق الذكر . أن أعوان صاحب المدينة قد تعددت مساوئهم حيث كانوا يتعاملون مع العامة بغلظة وفضاظة ويستغلون وظيفتهم فى إرهاب الناس وترويعهم ، وإذا كان طرح هذه الظاهرة هى الأخرى جاء فى عصر المرابطين فإن جذورها تمتد إلى عصر ملوك الطوائف وفى القرن الخامس الهجرى .

ويلاحظ أيضاً من توسع إختصاصات صاحب المدينة فى القرن الخامس الهجرى إلى ضرورة التحرى عن مصير الأموال المبددة أو المختلصة وإصدار الحكم فى حالة ثبوت التهمة مع الاسترشاد برأى القضاة والفقهاء ، فهى فى مجموعها توحى بجانب من المشكلات الاجتماعية فى هذه الفترة . وقد تعرض " ابن سهل " فى كتب النوازل للعديد من

(١٢٥) رسالته فى القضاء والحسبة ، ص ١٧ ؛ محمد خلاف : خطة المدينة فى الأندلس ، كلية الآداب فرع بنى سويف ، ط ، سنة ١٩٩٠م ، ص ٣٠ .

(١٢٦) ابن عبدون : رسالته فى القضاء والحسبة ، ص ١٧ .

المسائل حول هذه المشكلات كدعوى ورثة " ابن لبيب البيطار " على زوجته سنة ١٠٦٧هـ/١٠٦٧م من أنها أخفت بعض تركته فاستعان بصاحب المدينة " محمد بن هشام ابن عيسى الحفيد " ومشاورة الفقهاء مثل " ابن عتاب " و " ابن القطان " و " ابن مالك " في هذه القضية (١٢٧).

أما قضية مقتل الفقيه " أبا مروان الطنبي " فكان دور صاحب المدينة " محمد بن هشام " يتلخص في التحقيق في القضية وسؤال المتهمين والشهود وجمع الأدلة لكنه لم يفصل في القضية بحكم أنها قضية كبيرة اهتم بها الحاكم نفسه ، ويبدو من هذا أن صاحب المدينة لم يكن يستطيع إصدار حكم وتنفيذه إلا في القضايا الصغيرة (١٢٨).

ومن الواضح أن صاحب المدينة يعلو في وظيفته على صاحب الشرطة حيث كان على الأخير تنفيذ أوامره ومعاونته على تحقيق مهامه ، ويبدو هذا فيما حدث إبان ثورة العامة على القاضي " محمد بن زرب " مما جعله يستغيث بصاحب المدينة الذي أرسل له الفرسان وصاحب الشرطة (١٢٩).

خطة الشرطة:

وقد تولاه العديد من الفقهاء مما يشير إلى مشاركتهم في الحياة الاجتماعية من خلال هذه الوظائف التي كان لها دورها الاجتماعي المؤثر (١٣٠). وهذه الخطة من صميم النظم الإسلامية وليست من مستحدثات الأندلس ، فقد ذكرت بعض المصادر أن هذا النظام يرجع إلى عصر النبي (ﷺ) حيث عين " سعد بن أبي وقاص " على العسس .

أما بالنسبة لهذه الخطة في الأندلس فقد أشار " ابن عبدون " إلى أن يكون من يتولاها أندلسياً ليكون أعرف بأمر بلده ، ومع ذلك فهناك من تولاه من القادمين من

(١٢٧) ابن سهل : الأحكام الكبرى ، ص ٢٢١ ، ٢٢٢ .؛ محمد خلاف : القضاء في الأندلس ، ص ٤٦٢ .

(١٢٨) محمد عبدالوهاب خلاف : تاريخ القضاء في الأندلس ، ص ٤٦٤ - ٤٦٦ .

(١٢٩) النباهي : تاريخ قضاة الأندلس ، ص ٧٩ .

(١٣٠) حول معناها وطبيعتها أنظر : الكتاني : التراتيب الإدارية، ج ١، ص ٢٩٢؛ ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٩٨؛

محمد خلاف : القضاء في الأندلس ، ص ٤٦٧ .؛ فتحية النبراوي : تاريخ النظم والحضارة الإسلامية ، ص ١٣٣

المشرق مثل الفقيه " محمد بن حسين الطنبلي " (ت ٣٩٤هـ ١٠٠٢م) الذى تولى الشرطة فى عهد بنى عامر (١٣١) .

وقد حفلت كتب التراجم بذكر العديد من الفقهاء الذين تولوا هذه الخطة فى القرن الخامس الهجرى سنعرض لبعضهم مثل الفقيه " عبد الملك بن مروان بن أحمد بن شهيد " (ت ٤٠٨هـ ١٠١٦م) الذى تولى الأحكام فى قرطبة (١٣٢) ، والفقيه "عبد العزيز بن عمر بن حيون " (ت ٤٦٣هـ ١٠٧٠م) الذى تولى الأحكام فى الثغر الأعلى (١٣٣) ، والفقيه " عبد الرحمن بن العاص الأنصارى " (ت ٤٦٣هـ ١٠٧٠م) الذى تولى الأحكام ببلده الشارقة (١٣٤) ، وكذلك الفقيه " عبد الملك بن عبدالرحمن الأنصارى " المتوفى فى بداية القرن السادس الهجرى والذى تولى الأحكام بسرقسطة (١٣٥) ويلاحظ أن هؤلاء الفقهاء قد تولوا خطة الشرطة فى البلاد التى كانوا يقيمون فيها لدرائتهم بأمر أهلها وطبيعتهم .

وهناك بعض الفقهاء الذين تولوا خطة الشرطة إلى جانب خطط أخرى مثل الفقيه " ابن الشرفى " (ت. ٣٩٦هـ / ١٠٠٤م) الذى تولى خطة الشرطة والأحكام والخطبة والصلاة بجامع قرطبة إلى جانب المواريث (١٣٦) ، والفقيه " ابن المشاط " (ت ٣٩٧هـ ١٠٠٥م) الذى ولاه ابن أبى عامر الشرطة والوثائق وقضاء عدة كور ثم تركهم وولى الحسبة مع قضاء جيان وبلنسية (١٣٧) .

أما فى القرن الخامس الهجرى فقد تولى الفقيه " محمد بن قاسم بن محمد الأموى " (ت ٤٠٣هـ ١٠١١م) خطة الشرطة وكان قد تولى الشورى والصلاة من قبل (١٣٨)

(١٣١) ابن بشكوال : الصلة ، ج ٢ ، ص ٥٦٢ .

(١٣٢) ابن بشكوال : الصلة ، ج ١ ، ص ٣٤٠ .

(١٣٣) ابن الأبار : التكملة ، ج ٢ ، ص ٦٢٣ .

(١٣٤) نفس المصدر ، ص ٩٥١ .

(١٣٥) نفس المصدر ، ص ٦٦٠ .

(١٣٦) القاضى عياض : ترتيب المدارك ، ج ٣ ، ص ٦٧٧ ، ٦٧٨ ؛ ابن بشكوال : الصلة ، ج ١ ، ص ٩٠ .

(١٣٧) ابن بشكوال : الصلة ، ج ١ ، ص ٩٧ .

(١٣٨) نفس المصدر ، ج ١ ، ص ٤٦٥ .

والفقيه " محمد بن يحيى بن عبدالله القيسي " (ت ٤١١هـ ١٠١٩م) الذي تولى الشرطة إلى جانب القضاء في عدة كور^(١٣٩) ، وكل من الفقيه " محمد بن إبراهيم بن سعيد القيسي " (ت ٤٣٢هـ ١٠٤٠م) والفقيه " عبدالرحمن بن بقى بن مخلد " (ت ٤٣٧هـ ١٠٤٥م) والفقيه " محمد بن مكى بن أبى طالب " (ت ٤٧٤هـ ١٠٨١م)^(١٤٠) ، ووجد العديد من فقهاء القرن الخامس الذين رفضوا تولى هذه الخطة أو عزلوا منها أو تركوها لتولى خطة أخرى^(١٤١) .

وبشكل عام فإن الفتنة القرطبية قد تركت تأثيراً على الحياة الاجتماعية بشكل جعل مهمة صاحب الشرطة من المهام الصعبة من حيث نشر الأمن والحفاظ عليه ومعاينة المذنبين وإثبات الجرائم ، بل إن الأمر قد وصل إلى مقتل بعض من الذين تولوا هذه الخطة مثل الفقيه " محمد بن قاسم الجالطى " (ت ٤٠٣هـ ١٠١١م) الذى ولاه " هشام بن الحكم " على الشرطة ثم قتله البربر^(١٤٢) .

أما فى عصر بنى جهور فقد تحقق الإستقرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى قرطبة بشكل ساعد على تأدية الشرطة لمهامها فى هدوء وانتظام^(١٤٣) ، وفى بلنسية تولى بنو واجب الأحكام بشكل متوالى ومنهم الفقيه " أبو حسن محمد بن واجب " (ت. ٤٧٠هـ ١٠٧٧م)^(١٤٤)

على أن بعض الفقهاء الذين تولوا خطة الشرطة فى القرن الخامس الهجرى قد صاروا إلى تدبير الرئاسة مثل الفقيه " يعيش بن محمد بن يعيش الأسدى "

(١٣٩) ابن بشكوال : الصلة ، ج ٢ ، ص ٤٧٨ .

(١٤٠) نفس المصدر ، ص ٣١٦ ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ و ٥٢٣ .

(١٤١) ومن القضاة الذين رفضوا خطة الشرطة الفقيه " إبراهيم بن محمد بن سليمان بن فتحون " والفقيه " عبدالرحمن بن موسى بن محمد بن عقبة الكلبي " . أنظر : ابن بشكوال : الصلة ، ج ١ ، ص ٩٩ . ومن الذين عزلوا منها

الفقيه " عبدالرحمن بن أحمد التجيبى " ومن قبله الفقيه " محمد بن يونس بن مغيث " . أنظر نفس المصدر ، ج ١

، ص ٣٢٩ ، ج ٢ ، ص ٤٨٢ .

(١٤٢) القاضى عياض : ترتيب المدارك ، ج ٣ ، ص ٦٥٩ ؛ ابن بشكوال : الصلة ، ج ٢ ، ص ٣٩ .

(١٤٣) ابن الخطيب : أعمال الأعلام ، ص ١٤٨ .

(١٤٤) ابن بشكوال : الصلة ، ج ١ ، ص ٣٨٢ .

(ت. ١٠٢٦هـ/١٤١٨م) من طليطلة وصاحب الأحكام بها ثم صار على تدبير الرئاسة بها ثم
صرف عنها (١٤٥).

خطة الأحباس :

خطة الأحباس من الخطط الدينية التابعة للقضاء ، ثم أفردت عنه لكثرة الأعباء
الملقاة على القضاء ، ولكن القاضى ظل يشرف على صاحب الأحباس ويتولى تعيينه عن
طريق التفويض (١٤٦).

ولفظ " الحبس " المستعمل عند المالكية فى المغرب والأندلس ، ويقابله فى المشرق
لفظ " الوقف " ويعنى فى الحالتين المنع من التصرف سواء بالبيع أو الشراء أو الوراثة
أو التأجير (١٤٧).

وقد عرف الفقيه " أبو عمر بن عبدالبر القرطبي " الحبس بأن يتصدق الإنسان
المالك لأمره بما شاء من ريعه ونخله وكرمه وسائر عقاره لتجرى غلات ذلك وخراجه فى
السبيل الذى سبيلها فيه تقريباً إلى الله عز وجل ويكون الأصل موقوفاً لا يباع ولا يوهب
ولا يورث أبداً (١٤٨) . ولهذا فإن المقصود بالأحباس هو تنازل الإنسان عن شئ يملكه
لينفق عائده على وجه من وجوه الخير تقريباً إلى الله سواء فى حياته أو بعد مماته ، وتكون
مهمة صاحب الأحباس هى المحافظة على هذه الأحباس ومنع بيعها أو شرائها أو توريثها
وأن تظل على شكلها وموجهة للغرض الذى خصصت له ، وهذه مهمة اقتصادية لكن
مردودها أشمل من البعد الاقتصادى لأن فيه عوناً وترابطاً بين أفراد المجتمع .

(١٤٥) القاضى عياض : ترتيب المدارك ، ج ٤ ، ص ٧٥٥ . ابن بشكوال : الصلة ، ج ٢ ، ص ٩٥٠ .
(١٤٦) محمد عبدالوهاب خلاف : تاريخ القضاء فى الأندلس ، ص ٥٧٤ .
(١٤٧) كمال أبو مصطفى : الأحباس فى الأندلس بين القرنين الرابع والتاسع الهجرى ، الإسكندرية ١٩٨٩م ، ص ٨
(١٤٨) ابن عبد البر : الكافى فى فقه أهل المدينة ، ج ٢ ، ص ١٠١٢ نقلاً عن كمال أبو مصطفى : الأحباس فى
الأندلس ، ص ٩ .

على أن بعض المؤرخين قد أشاروا إلى أن جذور الأوقاف تعود إلى عصر البيزنطيين حيث وجد هذا النظام في عصر الامبراطور " جستنيان " ، لكنه وجد في الإسلام منذ عصر النبي (ﷺ) واستمر في العصور التالية له (١٤٩).

ولكون الأعباس خطة دينية لها فوائد شاملة وتأثير على الحياة الاجتماعية والاقتصادية فقد تولاهما العديد من الفقهاء الذين أضفوا عليها دوراً مميزاً كما أضفت عليهم تميزاً لدورهم الشامل في المجتمع الأندلسي . فقد كان من الضروري أن يكون صاحب الأعباس من أهل العلم وملماً بالأحكام الشرعية فضلاً عن الصفات الخاصة التي ينبغي أن تتوفر فيه كالأمانة والبعد عن الهوى والحسم في الحق وغير ذلك .

وكان على صاحب الأعباس ضرورة الحفاظ على شكل الحبس حتى لا يتغير أبداً وأن يتدخل لمنع من يريد التغيير في هذا الشكل إضافة أو حذفاً ، فقد أورد " الونشريسي " مسألة سئل فيها الفقيه " اللخمي " عن إمكانية أخذ صخور مسجد بقيت من بنائه وكانت موجودة في أساسه القديم ويقصد استخدامها في بناء سور أحد القصور ، وزعم فاعل ذلك أنه أفتى بذلك وهو مجهول فهل يعمل بذلك أم لا ؟ فأجاب بأنه لا يصح ذلك لأن فيه تغيير للحبس (١٥٠).

كما لا يجوز بيع الحبس وعلى صاحب الأعباس أن ينقض أى بيع أو شراء ومثال ذلك في القضية التي عرضت على الفقيه " ابن سهل " عن يهودى حبس على ابنته عقاراً وعلى من عقبها حتى إذا انقضوا رجع الحبس على مساكين المسلمين ، وحازه لابنته حتى تستطيع حيازته بنفسها ، فأجبره أحد الرجال من ذوى الجاه والسلطان على بيع الحبس له فباعه ، فأجاب الفقيه " ابن سهل " بأن نقض البيع واجب ورده إلى الحبس لازم وللمرجع الذي فيه (١٥١).

(١٤٩) كمال أبو مصطفى : الأعباس في الأندلس ، ص ١١ - ١٣ .

(١٥٠) الونشريسي : المعيار المعرب ، ج ٧ ، ص ٥٩ .

(١٥١) نفس المصدر ، ص ٥٩ ، ٦٠ .

كما سئل الفقيه " ابن سهل " عن رجل ابتاع أملاكاً من رجل ثم أن البائع سأل المتباع أن يقيه فيها فقال المتباع إنى قد حبستها على بنى وأعقابهم وعلى الجامع إذا انقرضوا فهل تجوز الإقالة ؟ فأجاب الفقيه " ابن سهل " أن الحبس الذى أقر به ضعيف إذا كان لم يشهد به أما إذا كان أشهد به فى صحته وحيز عنه وكان المحبس عليهم كباراً وكان فيهم كبير فينفذ وما وعد به من الإقالة ساقط لا يلزمه ولا ورثته (١٥٢) .

وقد طرح سؤال على الفقيه " ابن الفخار " عن رجل استظهر بأحباس بين تاريخ عقدها ووفاة المحبس مدة شهر واحد وفيها الدفع والقبض والحيارة على وجوهه إلا أنه ذكر فيها أنه كان قد عقد فيها تحبيراً قديماً على ذلك السبيل نفسه إلا أنه كان قد تولى القبض فيه للمحبس عليه لما ملك أمره فاعترض معترض وشكك فى صلاحية الحبس له فهل ذلك يوهن العقد أم لا ؟ فرد " ابن الفخار " بأنه إذا ثبت الحبس على وجهه قبل وفاته بشهر وكان صحيحاً وجاز المحبس عليه بسبب رشده فى صحة المحبس وعاین الشهود والحيارة فهو نافذ ولا يلتفت إلى التضييع ، أما إذا ظل الحبس فى يد المحبس حتى توفى فاختلف الفقهاء فى ذلك ، وذكر آراء الفقهاء فى ذلك (١٥٣) .

وينبغى الإشارة بأن للأحباس ثلاثة جوانب أولها الجانب الدينى والثانى الجانب الإجتماعى والثالث الجانب التعليمى .

أما عن الجانب الدينى فمن أبرزها أحباس المساجد التى كانت تصرف على شئون عمارتها وكافة الأنشطة التى كانت تقام فيها ، وفى عهد الفتنة القرطبية سنة ٤٠٠هـ/١٠٠٨م وعد القاضى " ابن ذكوان " بإستخدام خمسمائة فارس من مال الأحباس المحفوظة بالجامع كى تستخدم فى محاربة البربر (١٥٤) .

(١٥٢) نفس المصدر ، ص ٤٧٧ .
 (١٥٣) الونشريسى : المعيار العربى ، ج ٧ ، ص ٤٣٣ .؛ الفقيه ابن الفخار : أبو عبد الله محمد بن عمر ، يعرف بالحافظ - أحد أئمة المالكية بقرطبة . له رحلة الى الشرق من الذين تولوا منصب الشورى توفى سنة ٤١٩هـ .؛ القاضى عياض : ترتيب المدارك ، ص ٧٢٤ ، ٧٢٥ .
 (١٥٤) ابن عذارى : البيان المغرب ، ج ٣ ، ص ١٠٢ .؛ محمد عبد الوهاب خلاف : تاريخ القضاء فى الأندلس ، ص ٥٨٧ .؛ السيد محمد داود : القضاء والقضاء فى الأندلس ، ص ١٤٨ .

وحيث أراد أهل قرطبة أخذ مال الأعباس لإعطائه للنصارى لدفعهم على مقاتلة البربر في عهد " هشام بن عبد الجبار " فاستأذنوا القاضي في أخذ المال المحبوس في مقصورة الجامع فرفض القاضي ذلك فقام الأهالي بكسر المقصورة وأخذ المال (١٥٥) .
وفي عهد بنى جهور حاول " أبو الحزم بن جهور " الاستعانة بمال الأعباس الخاص بالجامع فرفض القاضي " ابن ذكوان " قبول ذلك مما أدى إلى عزله من منصبه (١٥٦) .

وكان يمكن أن يكون الحبس بالإشارة فقد سئل الفقيه " ابن لبابة " عن امرأة مريضة اشتد مرضها فأشير عليها بأن تجعل شجراً كان لها كحبس للمسجد وبحضور ورتتها فأشارت برأسها بما فهم أنه موافقة فأجاب الفقيه " ابن لبابة " بأن الأمر متوقف على الشهود فإذا أحسوا أنها فهمت ماقالوه لها وأنهم فهموا إشارتها بالقبول يصبح الحبس مقبولاً (١٥٧) .

وعرضت مسألة على الفقيه " ابن القطان " عن غابة زيتون كانت موقوفة على أحد المساجد تثمر جملة من الزيت وكان المسجد لا يوقد فيه إلا شئ قليل من هذا الزيت فهل يجوز للناظر أن يبيع الزيت المتبقى لينفق منه على بقية منافع المسجد أم لا ؟ فأفتى الفقيه بجواز ذلك (١٥٨) .

وسئل الفقيه " ابن المكوى " عن رجل حبس أرضاً على مسجد بعينه ولكن هذا المسجد خرب وانقطع أهله وأصبح لا يرتاده أحد وصار ما حواه مزروعاً بطول العهد فلمن ترجع أعباسه وكيف التصرف فيها ؟ فأرجع الفقيه الأمر إلى القاضي ، وأشار القاضي

(١٥٥) ابن عذارى: البيان المغرب ، ج ٣، ص ٩٨؛ محمد عبد الوهاب خلاف : تاريخ القضاء في الأندلس ، ص ٥٨٧
(١٥٦) القاضي عياض : ترتيب المدارك ، ج ٤ ، ص ٧٨٥ .
(١٥٧) الونشريسي : المعيار المعرب ، ج ٧ ، ص ١٠٤ .
(١٥٨) نفس المصدر ، ص ١٣٢ .

"ابن الهندي" بدوره بأن يظل الحبس على نفس المسجد فقد يبني يوماً ولا تصرف في غير ذلك (١٥٩).

ومن خلال استعراض هذه القضايا فإن أحباس المساجد في الأندلس وبخاصة في القرن الخامس الهجري قد أسهمت في زيادة عدد المساجد والاهتمام بشؤونها ومواصلتها لأداء دورها الذي كان له تأثيره الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أيضاً ، كما شكلت مصدراً رئيسياً للإنفاق على أئمة المساجد والمؤذنين والقومه أو الأسوار ، كما أنفقت على مصالح أخرى أفادت هذا المجتمع (١٦٠).

وعرف نوع آخر من الأحباس كانت تحبس على الجهاد في سبيل الله والإنفاق على الحصون ، ومثال ذلك ما ذكره الفقيه "ابن دحون" أن من حبس حبساً لصرفه على حصن من حصون المسلمين ثم استولى النصارى على الحصن فينفق عائد الحبس على حصن غيره يقوم بنفس الغرض (١٦١). وسئل الفقيه "ابن عتاب" عن رجل اكترى أرضاً محبوسة على حصن من حصون طليطلة لمدة سبعة أعوام فاجتمع عليه من ذلك كراء عامين فأراد القاضى أخذها منه ، ولكن فقهاء طليطلة أفتوا بأنه ليس من حق القاضى ذلك ، أما الفقيه "ابن سهل" فقد رأى أن للقاضى قبض الكراء وتوجيهه إلى ماسبل له و أيده في ذلك "ابن القطان" (١٦٢).

وفرضت ظروف الأندلس في القرن الخامس الهجري ظهور نوع آخر من الأحباس على آلات الحرب كالسيوف التي يحبسها أصحابها على القتال في سبيل الله ، وأحباس لفك أسرى المسلمين الذين يقعون في أيدي النصارى ، وأحباس لحراسة أسوار المدن

(١٥٩) الونشريسي : المعيار المعرب ، ج ٧ ، ص ٤٣٦ .
(١٦٠) نفس المصدر ، ص ٤٦٠ ؛ كمال أبو مصطفى : الأحباس في الأندلس ، ص ٤٤ .
(١٦١) نفس المصدر ، ص ٧١٨ .
(١٦٢) نفس المصدر ، ص ٤٧٧ .

القريبة من النصارى (١٦٣) ، وأحباس تنفق على العبيد الذين يستخدمون في خدمة الغزاه من المجاهدين (١٦٤) .

أما الجانب الإجماعى للأحباس فيشتمل على نوع آخر من الأحباس وهو أحباس الفقراء حيث قام الكثير من الميسورين بحبس أملاكهم على الفقراء كصدقة جارية سواء أكان هؤلاء الفقراء من ذويه أم من فقراء المسلمين عامة .

وقد وجدت العديد من هذه الأحباس التي شملت الدور أو السقائف أو ريع مادي يصرف على المأكل والمشرب والملبس ، وقد تكون خاصة بشئون الأعراس والزواج والحلى وغير ذلك من الأشياء التي تعار إليهم ثم ترد إلى صاحب الأحباس .

وقد وجدت أحباس مشروطة كما ورد في نوازل ابن سهل أن هناك من أوصى بحبس شئ بعينه للمساكين بشرط أنه إذا احتاجت ابنته إلى غلة الحبس فيرجع إليها وهي مصدقة فيما تدعيه من الحاجة (١٦٥) .

وسئل الفقيه " ابن عتاب " عن رجل حبس في وصية ضيعة كانت له حبس صدقة على الضعفاء من أهله من قبل أبيه وأمه فأجاب بأن يبدأ في ذلك بأهل الحاجة منهم .

وقد وجد نوع آخر من الأحباس كأحباس المرضى ، فقد سئل " ابن سهل " عن مرضى حلوا بقرطبة من خارجها وطلبوا الدخول مع مرضاها في أحباسهم فأجاب بجواز ذلك إذا ذكروا أنهم سيستوطنون قرطبة ، ووافقه على ذلك الفقيه " ابن القطان " (١٦٦)

ووجد نوع آخر من الأحباس وهو أحباس على المقابر ، ولم تكن قاصرة على دفن الموتى أو إصلاح المقابر وإنما شملت من يقرأ القرآن عليهم (١٦٧) .

(١٦٣) كمال أبو مصطفى : الأحباس في الأندلس ، ص ٥٠ .

(١٦٤) محمد عبدالوهاب خلاف : تاريخ القضاء في الأندلس ، ص ٥٨٩ .

(١٦٥) ابن سهل : الأحكام الكبرى ، ص ٧٠٥ ؛ محمد عبدالوهاب خلاف : تاريخ القضاء في الأندلس ، ص ٥٩٨ .

(١٦٦) الونشريسي : المعيار المعرب ، ج ٧ ، ص ٤٨١ .

(١٦٧) كمال أبو مصطفى : الأحباس في الأندلس ، ص ٥٤ .

ومن أهم الأحباس التي ظهرت في الأندلس في القرن الخامس الهجري أحباس أهل الذمة ، على أن هذا النوع من الأحباس لم تشر المصادر فيها عن وقوعها تحت إشراف القاضى أو صاحب الأحباس ، وكان ريعها ينفق على بنيتهم وأحفادهم ثم تؤول إلى المساجد أو لمساكين المسلمين أو للأسرى بعد إنقطاعهم ، هذا بخلاف الأحباس التي كانت توقف على الكنائس .

على أن الفقيه " ابن عتاب " قد أشار إلى إختلاف أحباس أهل الذمة عن أحباس المسلمين في أوجه عديدة منها أن الذمى كان يجوز له نقض بيع حبسه ، كما لايراعى فى حبس اليهود حيازة ولا غيرها ، أما حبس الكنائس فيكون حكمها نفس حكم أحباس المسلمين فلا يتغير حالها ولا يتابع ولا يمكن الرجوع فيها (١٦٨) .

وقد اجتهد الفقهاء فى تنفيذ الضوابط حول الأحباس مثل بيعها أو كرائها وكذلك كيفية محاسبة النظار عليها ودوام مراقبتها بشكل جعلها تسهم فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع الأندلسى .

أما الجانب التعليمى فيشمل الأحباس التى أوقف ريعها على طلبة العلم ، وقد بدت فيه مساهمة الفقهاء حيث قام العديد منهم بحبس كتبهم على هؤلاء الطلاب مما أسهم إلى جانب الثراء الثقافى فى توفير مورد إقتصادي على هؤلاء الطلاب . فضلاً عن أن بعض الميسورين قد وجه أحباساً للإنفاق على طلاب العلم (١٦٩) ، كما وجد العديد من الفقهاء وغيرهم الذين أوقفوا دورهم لطلاب العلم (١٧٠) .

علاقات الفقهاء الاجتماعية فى الأندلس إبان القرن الخامس الهجرى

تمتع الفقهاء بمكانة هامة فى الأندلس وبخاصة فى القرن الخامس الهجرى لدى العامة والخاصة على السواء ، وقد أشارت كتب التراجم إلى تترك الناس بهم والإستعانة

(١٦٨) الونشريسى : المعيار العربى ، ج ٧ ، ص ٦٠ .
(١٦٩) ابن سهل : الأحكام الكبرى ، ص ٧٣٢ .؛ خلاف : وثائق فى أحكام أهل الذمة ، ت. محمد خلاف ، القاهرة ط سنة ١٩٨٠م ، نقلاً عن محمد خلاف : تاريخ القضاء فى الأندلس ، ص ٦٠١ .
(١٧٠) ابن بشكوال : الصلة ، ج ٢ ، ص ٥٢٨ و٤٣٦ .

بهم لقضاء الحوائج ، بل وصل الأمر إلى حد التوسل ببعضهم أمام الله لفرط إحساسهم بما كانوا عليهم من دين وخلق . ومن أبرز هؤلاء الفقهاء الفقيه " عبد الرحمن بن أحمد بن قاسم التجيبي " المعروف بابن حوبيل (ت ١٠١٧هـ ٤٠٩م) الذي كان يساعد الناس على قضاء حوائجهم يمشى معهم يومه كله لا يكاد يقضى لنفسه حاجة^(١٧١) ، والفقيه " حماد بن عمار الزاهد " (ت ٤٣٢هـ ١٠٤٠م) الذي كان الناس يقصدونه ويستنفرونه للدعاء ويتبركون بلبقائه ورؤيته^(١٧٢) ، والفقيه " عبدالرحمن بن إبراهيم بن حدير " (ت ٤٤١هـ ١٠٤٩م) الذي ذكر عنه أنه كانت له دعوات مستجابة^(١٧٣) والفقيه " عبدالله بن محمد المعيطي " (ت ٤٦٩هـ ١٠٧٦م) الذي شارك الناس حوائجهم ومهامهم^(١٧٤) ، والفقيه " سليمان بن إبراهيم بن هلال القيسي " الذي كان الناس وحتى النصارى يقصدونه ويتبركون بقبره^(١٧٥) وهو ما يشير إلى مكانة الفقهاء حتى عند أهل الذمة ، والفقيه " عبدالعزيز بن محمد بن عتاب " (ت ٤٩١هـ ١٠٩٨م)^(١٧٦) ، وكذلك الفقيه " خلف بن محمد الأنصاري " (ت ٥٠٠هـ ١١٠٧م) الذي كان ورعاً يشار إليه بالصلاح وإجابة الدعوة وكان الناس يقصدونه ويتبركون بدعائه ولقائه^(١٧٧) .

ولعب الفقهاء دوراً في تصحيح أفكار العامة في الأندلس ممن إختلطت عليهم بعض الأمور نتيجة للفساد الأخلاقي والانحلال الاجتماعي مثل موقف الفقيه " ابن حزم " من ضريبة القبالة التي كانت مفروضة على تجار الخمر والتي كانت تشكل قدراً من دخل الدولة حيث عارض " ابن حزم " ذلك ، وقد رد على بعض المتسائلين عن مدى جواز الوضوء بالنبيد ، وكذلك عن مدى تحريم جرعة من الخمر وأن النقطة أو النقطتين منه لاتنجس

(١٧١) ابن بشكوال : الصلاة ، ج ١ ، ص ٣٠٤ .

(١٧٢) نفس المصدر ، ص ١٥٤ .

(١٧٣) نفس المصدر ، ص ٣١٨ .

(١٧٤) نفس المصدر ، ص ٢٧٤ .

(١٧٥) نفس المصدر ، ص ١٩٦ .

(١٧٦) نفس المصدر ، ص ٣٥٤ .

(١٧٧) نفس المصدر ، ص ١٧٢ .

الثياب أو الجسد فرد بأنه لاختلاف بين أحد من المسلمين على أن من استحل الخمر قليلها أو كثيرها هو مشرك كافر (١٧٨) .

ولعل في ذلك مايشير إلى أن النبيذ قد شاع في الأندلس بل وتعارف بعض العامة أنه غير محرم فكانوا يشربونه ويصلون به حتى أن بعضهم قد توضعاً به عندما تعذر وجود الماء واعتبره تيمماً ، فبدت مهمة الفقهاء في التصدي لهذه الأفكار ومحاولة تصحيح ماشاع منها وربطها بأصول الشريعة الإسلامية الصحيحة . ومما يعطى دور الفقهاء تأثيره أن العامة كانوا يتأثرون بالوانع الديني إلى حد بعيد فاتبعوا نصيحة الفقهاء وتوجيههم في هذه القضية وعادوا يبجلون من يمتنع عن الخمر ويكسر أوانيها وهو مايمكن فهمه من قصيدة ابن زيدون التي قالها في مدح الفقيه " أبي الوليد بن جهور " حين أقدم على كسر أواني الخمر (١٧٩) .

كما برزت مكانة الفقهاء الاجتماعية من خلال سعيهم لتغيير بعض العادات التي لم تكن تتفق ومبادئ الشريعة الإسلامية ، فحين حزن الناس على فقد أحد الفقهاء وزاد تجمعهم في جنازته وبعدها وهو الفقيه " ابن العطار " (ت. ٤٠٠هـ ١٠٠٨ م) حيث تجمع طلابه مع الناس في جنازته وحول قبره أياماً ختموا خلالها قراءة القرآن عدة مرات تولى بعض الفقهاء توجيههم إلى عدم التمادي في ذلك (١٨٠) ، وكذلك الفقيه " ابن الفخار " (ت ٤١٩هـ ١٠٢٧ م) الذي كان الحفل في جنازته عظيماً وربطوا بين الجنازة وظهور طيور أشباه الخفاف حول نعشه واعتبروا ذلك آية أو كرامة له وزادوا فيها فذكروا أنها دخلت قبره حتى وورى التراب ثم تفرقت فجعل الناس منها حديثاً يحيطه الدهشة (١٨١) ، ومع أن الفقهاء قد تصدوا لمثل هذه الحادثة وأعادوا الناس إلى صحيح المنهج إلا أنها تلقي الضوء على مكانة الفقهاء بين العامة وقدر ارتباط الناس بهم .

(١٧٨) ابن حزم : رسالته في الإمامة ، ص ٢٠٩ .
(١٧٩) هنرى بيرس : الشعر الأندلسي في عصر الطوائف ، ت. الطاهر مكي ، ص ٣٢٣ نقلاً عن ديوان ابن زيدون الأبيات ٥٠ - ٥٥ .
(١٨٠) ابن بشكوال : الصلة ، ج ١ ، ص ٤٦٠ .
(١٨١) نفس المصدر ، ص ٤٨٤ .

وفى ظل تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية كانت لمواظبات الفقهاء التي وجهوها إلى عامة الناس دور إجتماعي واضح ، ومما زاد من عبئ الفقهاء في هذا الأمر الضعف والفساد الذي أحاط الكثير من ملوك الطوائف الذي كان من الممكن أن يسهم في تفكك المجتمع الأندلسي بأسره ، ومن هؤلاء الفقهاء الفقيه " أحمد بن محمد بن عفيف بن مريول " الذي كان يداوم على وعظ الناس سواء بالمسجد الجامع أو في الحوانيت في أنحاء قرطبة (١٨٢) ، والفقيه " عبدالرحمن بن عبدالله بن يوسف الأموي " الذي احتل مكانة عظيمة بين العامة وداوم الوعظ بينهم (١٨٣) ، وكذلك الفقيه " أحمد بن محمد بن عبدالرحمن الأنصاري " (ت ١١٠٧هـ ٥٠٠م) الذي أشتهر مجلس وعظه بين الناس والفقهاء أيضاً (١٨٤) .

وكانت لبعض الفقهاء مشاركات إجتماعية مثل الإشتراك في أعمال البناء أو القيام بتغسيل الموتى ودفنهم دون أجر إحتساباً للثواب وتلبية لثقة العامة بهم ولأنهم أكثر الناس مراعاة لأحكام الشريعة الإسلامية مثل الفقيه " علي بن محمد بن توبة " (ت ١٠٥٥هـ ٤٤٧م) الذي عمل في منبر جامع غرناطة وتنسب إليه قنطرة القاضي والمسجد المتصل بها (١٨٥) ، كما أشتهر كل من الفقيه " سعيد بن محمد الغاسل " (ت ١٠٠٩هـ ٤٠١م) الذي كان يغسل الموتى من أولى النباهة (١٨٦) والفقيه " محمد بن عفيف بن مريول "

(١٨٢) ابن بشكوال : الصلة ، ج ١ ، ص ٤٣ .

(١٨٣) نفس المصدر ، ص ٣٣٤ .

(١٨٤) نفس المصدر ، ص ٧٤ .

(١٨٥) ابن الزبير : صلة الصلة ، ج ١ ، ص ٧٨ .

قنطرة القاضي : تقع على نهر حدره ، وهو نهر يفيض بالماء خاصة في الربيع بعد ذوبان جبل الثلج (سير اثيفادا) الذي كانت تقوم عليه قناطر كثيرة منها قنطرة القاضي . أما المسجد الجامع فكان قائماً مكان الكاتدرائية اليوم - انظر : حسين مؤنس : رحلة الأندلس .. حديث الفردوس المفقود ، ب، ت، ص ١٦٢ .
(١٨٦) القاضي عياض : ترتيب المدارك ، ج ٣ ، ص ٦٧٦ ؛ ابن بشكوال : الصلة ، ج ١ ، ص ٢٠٨ ؛ إبراهيم عبد المنعم سلامه : وصايا الدفن عن المسلمين في الأندلس من الفتح الإسلامي حتى نهاية عصر الموحدين ، مركز الاسكندرية للكتاب سنة ٢٠٠٥ ، ص ١٦ .

الذي أشتهر بين العامة بثواب تغسيل الموتى ، وكان من المحسنين لتغسيل الموتى ويجيد تكفينهم وله كتاب حافلاً بذلك (١٨٧) .

وحتى فى صلاة الجنائز أو الصلاة على الميت إعتاد الأندلسيون أن يصلى الإبن على أبيه ويؤم الناس للصلاة ، كما كان ابن المتوفى يفوض فى بعض الأحيان أحد الفقهاء للصلاة على أبيه بدلاً منه ، فقد أوصى أبو عمره والدتى المقرئ بمدينة دانية فى شرق الأندلس أن يصلى عليه قاضى دانيه " محمد بن عبد الله بن خميس بن مروان الأنصارى " فنقد إبنه الوصية (١٨٨)

وتجدر الإشارة إلى الدور الاجتماعى للفقهاء " ابن حزم " فيما يخص كتابه (طوق الحمامة فى الألفة والآلاف) حيث يعد مرآة إجتماعية لعصره لتعرضه لمعالجة العلاقات الاجتماعىة من زاوية رومانسية فى إطار دينى يتسم بالجرأة والشجاعة إذا ما قيس بغيره من فقهاء عصره الذين لم يتعرضوا بصراحة لمثل هذه القضايا .

ومن خلال وصية الباجى لولديه يتضح دور الفقهاء فى غرس الأخلاقيات والمبادئ الإسلامية لدى العامة ، لأن الوصية وإن كانت فى الظاهر موجهة إلى ولديه إلا أنها فى الحقيقة موجهة إلى كل شباب الأندلس ، خاصة وإذا كانت من أحد أقطاب المالكية فى الأندلس . وقد حدث فيها على التمسك بالعلم ، وطاعة ولى الأمر حرصاً على توحيد كلمة المسلمين ، وقد أشار الى أن تحمل ظلم الحاكم أفضل من الخلاف والفتنة ، وهو أمر يفسر إنتقال الباجى من مدينة إلى أخرى (١٨٩)

ولعل الدور الذى اضطلع به الفقهاء فى المجتمع الأندلسى فى القرن الخامس الهجرى وفى ظروف سادها الاضطراب حيث تولوا الوعظ والإرشاد والتصدى لمعالجة الكثير من القضايا والمشكلات الاجتماعىة ومحاولة بث التعاليم الإسلامية لتقويم المعوج

(١٨٧) نفس المصدر ، ص ٧٣٥ ؛ ابن بشكوال : الصلة ، ج ١ ، ص ٤٣ .
(١٨٨) ابن الأبار : التكملة لكتاب الصلة ، ج ١ ، ص ٥٥١ ، إبراهيم عبد المنعم سلامة : وصايا الدفن ، ص ١٦ .
(١٨٩) وصية الباجى لولديه . ت جوده عبد الرحمن هلال . صفحات متعددة .

وترشيد وتقويم الفاسد ومحاولة ظهورهم كقدوة للعامة في سلوكهم وفيما تولوه من وظائف قد جعلهم في مقدمة من كان لهم التأثير في كافة جوانب هذا المجتمع ودعا العامة والخاصة لأن يضعوهم في موضع التقدير والإحترام فعلت مكانتهم بين الناس بشكل جعل يوم وفاة أحدهم من الأيام العصيبة التي سببت للناس حزناً عميقاً تقديراً واعترافاً بمكانتهم في المجتمع الأندلسي .

وقد رسم العامة للفقهاء صورة مبجلة زاهدة بعيدة عن زخرف الحياة ومباهجها عازفة عن أموال الحكام متعففة عنها سواء أكان ذلك في المشرق الإسلامي أم في الأندلس على حد سواء .

على أن بعض فقهاء القرن الخامس الهجري قد أشيع عنهم قبولهم لهدايا الحكام وترحيبهم بها وأكلهم من أموالهم وقبولهم لجوائزهم ، وقد أبدى الكثير من هؤلاء الفقهاء المبررات الشرعية التي ردوا من خلالها على إنتقادات العامة لهم ، فقد أور " الونشريسي " أن الفقيه " أبو عمر بن عبد البر النمري القرطبي " قد سئل وهو بشاطبة عن أن قوماً أعابوه بأكل أموال السلاطين وقبوله لجوائزهم فرد بقوله : " قل لمن ينكر لأكل أموال السلاطين وقبول جوائزهم أنت من جهلك في محل العيارة لأن الإقتداء بالصالحين من الصحابة والتابعين وأئمة الفتوى من المسلمين من السلف الماضي هو ملاك الدين فقد كان يزيد بن ثابت من الراسخين في العلم يقبل جوائز معاوية وابنه يزيد ... " (١٩٠) ، كما استدلل الفقيه " ابن عبد البر " بقول عثمان بن عفان رضى الله عنه حينما سئل عن جوائز السلاطين فقال : " لحم طيب " (١٩١) .

ولم يكن الفقيه " ابن عبد البر " وحده هو الذي يقبل هدايا الحكام وجوائزهم وإنما كان الفقيه " أبو الوليد الباجي " أيضاً يصحب الرؤساء ويقبل جوائزهم فكثير القائلون عنه

(١٩٠) الونشريسي : المعيار المعرب ، ج ١١ ، ص ١٨١ .

(١٩١) نفس المصدر ، ص ١٨١ .

فى ذلك ، وكان هذا يعنى لم يكن العامة ليتقبلوا هذه المسألة رغم محاولات الفقهاء لإقناعهم وبحجج شرعية ، وإذا ماقيس ذلك بقدر احترام العامة للفقهاء فإن مردود أزمة الثقة هذه تعود إلى ضيق العامة من الحكام ويعيرون عنها من خلال هذه القضايا وتجاه فئة نالت كل ثقتهم واحترامهم .

على أن هذه المسألة لم تكن وليدة القرن الخامس الهجرى فقط إنما تعود جذورها إلى ما قبل ذلك حيث ورد عن " النباهى " أن الفقيه " محمد بن يبقى بن زرب " قد دعى لصلاة الإستسقاء فأمر بتوزيع الصدقات بإسم " المنصور بن أبى عامر " وباسمه أيضاً فلهجت العامة بزم الفقيه وعابوه واتهموه بقبول أموال السلاطين ، فلما تكررت الصلاة واستبطأ الغيث هاجت عليه العامة وقالوا له بئس الوسيلة أنت إلى الله تعالى والشفيع فى إرسال الرحمة إذ أصبحت إمام الدين وقيم الشريعة ثم لا تتورع عن قبول ما يرسل به إليك من الهدية التى لا تليق إلا بالجبابرة ، وكادوا أن يفتكوا به لولا أن هرب واستعان بصاحب المدينة الذى أنقذه من أيديهم (١٩٢) ، وإذا ما قارنا ذلك بقدر إحترام العامة لهذا الفقيه وغيره من الفقهاء فى مواقف متعددة فإن ذلك يؤكد مدى غضب العامة من حكامهم وبالتالي عدم تقبلهم لكل من يقترب منهم وكذلك كل وسائلهم .

كانت للفقهاء مشاركات فعالة فى الحياة الاقتصادية فى المجتمع الأندلسى بدت من خلال بعض الخطط التى تولوها والتى تمس الجانب الاقتصادى مثل خطتى الأحباس والمواريث بالإضافة إلى خطة الحسبة التى تعد من الخطط الاجتماعية والاقتصادية على السواء ولكنها تمس الكثير من الجوانب الاقتصادية من حيث إهتمامها بالمكايل والموازن والبيع والشراء ومراقبة السلع وضبط الأسعار وغير ذلك ، فضلاً عن أن خطة القضاء قد ساهمت بشكل كبير فى الحياة الاقتصادية من خلال الإشراف على أموال اليتامى (١٩٣)

(١٩٢) النباهى : تاريخ قضاة الأندلس ، ص ٧٩ .
(١٩٣) الونشريسى : المعيار العربى ، ج ٢ ، ص ٧٨ ، ٧٩ .

والحكم فى قضايا المسلمين المالية مع أهل الذمة (١٩٤) ، وتنفيذ الوصايا ، والحجر على أموال السفهاء والمجانين حفظاً للأموال (١٩٥) ، والإشراف على كل من صاحب الأحباس وصاحب المواريث ، والمحافضة على بيت مال المسلمين وتعيين من يثق به لتولى أمور بيت المال والإشراف عليه (١٩٦) . وإلى جانب ذلك خطة المدينة التى تطورت فى القرن الخامس الهجرى وأصبح من واجبات متوليها التحرى عن مصير الأموال المبددة أو المختلسة (١٩٧) . وكذلك خطة العدالة حيث أستخدمت الشهود فى قضايا المواريث والأحباس والوصايا والسرقه وغير ذلك (١٩٨) . كما أن خطة الشورى قد شملت الفتاوى فى القضايا الاقتصادية مثل قضايا المواريث وتنفيذ الوصايا والديون والأحكام بالسرقه وعقود البيع والشراء والتعدى على أموال الغير وقضايا كراء الأراضى والعقارات وقضايا الأحباس (١٩٩) ، كما كان لخطة المظالم وخطة الرد وخطة الشرطة تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية أيضاً (٢٠٠) .

والحقيقة فإنه من الصعب الفصل بين الخطط الإدارية والاجتماعية والاقتصادية فى النظام الإسلامى وبالتالي فإن الدور الذى تولاه الفقهاء فى الأندلس ومن خلال هذه الخطط كان له تأثيره على الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية بل والسياسية أيضاً ، أى أنه كان دوراً شاملاً مترجماً للنظام الإسلامى الشمولى .

(١٩٤) النباهى : قضاة الأندلس ، ص ٥ .
 (١٩٥) الونشريسى : المعيار المعرب ، ج ٢ ، ص ٥٠٦ ؛ النباهى : قضاة الأندلس ، ص ٥ .
 (١٩٦) ابن عبدون : رسالة فى القضاء والحسبة ، ص ١٠ .
 (١٩٧) ابن سهل : الأحكام الكبرى ، ص ٢٢٠ ؛ محمد خلاف : القضاء فى الأندلس ، ص ٦٤٢ .
 (١٩٨) ابن فرحون : تبصرة الحكام ، ج ١ ، ص ٢٠٣ وصفحات أخرى
 (١٩٩) الباجى : المنتقى، ج ٣ ، ص ٢٨٨ و صفحات أخرى ؛ ابن فرحون : تبصرة الحكام ، ج ٢ ، صفحات متعددة
 (٢٠٠) الونشريسى : المعيار المعرب ، ج ٨ ، ص ١٢٥٠ ؛ ابن فرحون : تبصرة الحكام ، ج ١ ، ص ٢٦٨ و صفحات أخرى

خاتمة

لقد بدا من خلال هذه الدراسة كيف أن الفقهاء قد شاركوا في شتى نواحي الحياة فى المجتمع الأندلسى بل كانت لهم الريادة فى كثير من هذه النواحي، فعلى الصعيد السياسى ظهر منهم مغامرون لعبوا دوراً سياسياً، ومع أن من بين هؤلاء المغامرين من ظهر فى صورة استبدادية بعد أن استتب له الأمر مثل الفقيه " أبو القاسم بن عباد " ومنهم من حافظ على مبدأ الشورى فحكم من خلال الجماعة مثل الفقيه " أبو الحزم بن جهور "، ومنهم من بدا فى صورة طيبة لكنه تشبث بالسلطة السياسة أكثر من تشبثه بمبادئه الفقهية مثل القاضى " ابن جحاف "، إلا أن القواعد الفقهية المستمدة من الشريعة الإسلامية ظلت محوراً يدور حوله دورهم ويخضعون للحساب والتقويم على أساسه ولاشك أن هذا المحور الفقهى كان من نتاج جهد جموع الفقهاء .

وإذا كان المعيار الذى نظرت به العامة والخاصة فى الأندلس لحكامهم وعلمائهم هو المعيار الدينى الذى رصده الكتاب بشكل مباشر أو غير مباشر فذلك من الدلائل على مدى جهود الفقهاء فى إرساء قواعد هذا المعيار، بل كان هذا المعيار منطلقاً لمحاسبة من يخرج عليه من الفقهاء أنفسهم مثل الفقيه " ابن السقا " الذى سعدت العامة بمقتله لخروجه على مبادئ الشريعة الإسلامية.

ولاشك أن هذا المعيار أيضاً قد دعا الحكام والمفكرين من أدباء وشعراء وغير ذلك ألا يظاهروا بالخروج عليه حتى لا يؤدي إلى ثورة الفقهاء وغضبهم وبالتالي غضب العامة بل أن الغالب منهم قد سعى إلى التقرب للفقهاء ومحاولة إرضائهم حتى ولو كان ذلك على حساب بعض قناعاتهم كموقف " ابن رشيق " من الفقيه " ابن حزم الظاهرى " الذى كان قد قرّبه منه لكنه فى النهاية ساهم فى نصرته " أبى الوليد الباجى " ممثل المذهب المالكى

السائد بين الفقهاء والعامّة . كما سعى الكثير من الحكام إلى استوزار الفقهاء إما ثقة أو تقريباً إلى العامّة مثل الفقيه " أبو بكر بن الحديدي " الذي استوزره بنو ذى النون .

وإذا كان لا بد أن نقر بأثر التناحر العرقى بين العرب والبربر وبين العرب والعرب والبربر والموالي وغير ذلك ، وأن هذا التناحر قد أسهم فى تحطيم عوامل تماسك المجتمع الأندلسى فإن دور الفقهاء الذى صهر هذا النسيج بين كل الأعراق والأجناس قبل عصر ملوك الطوائف ، وحاول أن يقف أمام ملوك الطوائف للعودة إلى هذا الانصهار ، كما فعل ابن حزم وأبو الوليد الباجى ومحمد بن إسحاق بن مهلب وأبو بكر الطرطوشى الداعين إلى الوحدة السياسية والوحدة الإجتماعية ، كما سعوا لاستدعاء المرابطين على أمل تحقيق هذا الهدف الكفيل وحده بأن يكون أهم عوامل التصدى لحركة المد النصرانى مثال على ذلك أبى الفراء وابن سهل وابن أدهم وابن الطلاع وغيرهم .

ومع أن الفقهاء كانوا فى أغلبهم عنصراً إيجابياً يمثل ضمير هذا المجتمع الذى حافظ على عناصر تمسكه لآخر لحظة ، إلا أن عناصر قليلة منهم قد حادت على المنهج وقهرتها الأحداث بدلاً من السعى لقهر الأحداث مثل الفقيه ابن السقا الذى احتال حتى وصل إلى مكانه وسلطة سياسية فى عهد بنى جهور واستولى على مال الخراج واتخذ جنداً لنفسه كما اتخذ داراً للغلمان فخرج على المنهج الإسلامى وعلى الشكل الدينى والإجتماعى العام للفقهاء وقهرته الأحداث السياسية بدلاً من أن يقهرها كما سبقت الإشارة فى الفصل الخاص بمشاركات الفقهاء فى التاريخ السياسى لوسط الأندلس خلال عصر ملوك الطوائف .

وحين قدم المرابطون نتيجة لمساعى الفقهاء وتشجيعها كانوا يدركون مكانة الفقهاء فى المجتمع الأندلسى فتقربوا منهم وأعلوا مكانتهم حتى دانت لهم الأمور . وعلى الصعيد الإجتماعى فقد شاركوا فى كافة جوانبه وكانوا فى أغلبهم قدوة للعامّة فى دورهم وسلوكهم ، وحافظوا على أن يكون المبادئ الإسلامية فى أى دور أو بناء

إجتماعى من خلال التعليم ومؤسساته والوظائف الإدارية التى تخدم المجتمع والتى ظلت حكراً عليهم لا بسعيهم وإنما نتيجة لدورهم وعلمهم كالقضاء والحسبة ورد المظالم وغيرها من الوظائف التى سمحت لهم بنشر العدل وتحقيق العدالة الإجتماعية .

وقد جمعتهم فى الغالب وحدة المبادئ الإسلامية دون أن تفرقهم المصالح أو الإلتماءات العرقية ، رغم إختلاف جذورهم الإجتماعية حيث كانوا يمثلون كل شرائح المجتمع الأندلسى من أرستقراطية إجتماعية مثل الفقيه ابن حزم الظاهرى ، أو من الطبقة الوسطى مثل العديد من الفقهاء الذين تولوا وظائف إدارية وإجتماعية أو من طبقة العامة مثل أبو الوليد الباجى وابن السقا وغيرهم .

كما كانوا مثلاً فى التحلل من الإلتماءات العرقية حيث كان منهم من يرتفع نسبة إلى الفرس أو إلى العرب أو البربر أو القوط .

فعلت بهم مبادئهم التى استمدوها من المنهج الإسلامى عن هذا الإلتماء العرقى وأكدوا من خلال كل ذلك أن التقسيم الفئوى المنهجى أو الإلتماء العقيدى يعلوا ما عداه من تقسيم طبقى مادى أو إلتماء عرقى .

أما على الصعيد الإقتصادى فإن وظائفهم الإدارية مثل وظيفة الحسبة ووظيفة السوق ووظيفة النظر فى الأوقاف وغيرها ساعدت على منع الإحتكار والغش والتدليس وغلوا الأسعار ونظمت العلاقات الإقتصادية وحافظت على أموال اليتامى والإشراف على أموال الوقف التصرف فى أمور الخير التى خصصت لها .

ولا يفوتنا أن نشير إلى دورهم الثقافى والفكرى من خلال مؤلفاتهم فى شتى المجالات سواء العلوم الشرعية كالفقه والحديث والتفسير وعلومه القرآن ، وكذلك العلوم الإنسانية كالتاريخ والجغرافيا والشعر والأدب وغيرهم ، والعلوم العملية كالطب والهندسة والصيدلة والفلك وغيرها أو من خلال المؤسسات التعليمية والثقافية كالمساجد وحلقات العلم وغير ذلك وقد أوردنا ذلك بالتفصيل فى الفصل الخاص بالحياة العلمية للفقهاء

ومساهماتهم فى تقدم الكثير من العلوم . وقدرتهم على الجمع بين أكثر من علم دون التقييد بتخصيص معين ، وهو أمر شاع فى ذلك العصر مثال على ذلك أبو عمر يوسف بن عبد البر الذى بين الفقه والحديث والقراءات ، وابن حزم الذى جمع بين الفقه وعلم الأديان والأدب وغيرها . وأحمد بن مريول الذى جمع بين الفقه والوثائق والشروط ، وهذا لا ينفى وجود شرائح أخرى من المثقفين ولكنه يبرز دورهم الفعال فى تطور الحياة الثقافية والفكرية فى الأندلس .

وبشكل عام فإن دراسة تاريخ الأندلس من خلال دور الفقهاء فيه يعد منظوراً موضوعياً أكثر من قصر دراسته على الأحداث السياسية حيث تلقى الضوء على أهم شرائح المجتمع الأندلسى وكيف انصهرت هذه الفئة فى المجتمع بكل طوائفه وفئاته من خلال مشاركاتهم السياسية والإجتماعية والفكرية . وبروزهم كقوة حقيقية مؤثرة وراء الأحداث ، وإن كان ذلك لا يلغى دور بقية شرائح المجتمع الأندلسى .

وفى النهاية فإنه رغم كل ما تقدم فإن هناك من الفقهاء من تعرض لسخط الحكام وعدم تقديرهم لأسباب عديدة مثل ابن حزم الذى حرقت كتبه على يد المعتضد بالله بن عباد وغيره ولم يكن ذلك قاصراً على ملوك الطوائف فقد حرقت كتب الغزالي فى عهد المرابطين أيضاً ، ولكنهم ظلوا بما تركوا شريحة مؤثرة فى التاريخ الإسلامى فى الأندلس.

تم بحمد الله

دور الفقهاء السياسي ← والحضاري في الأندلس

أولاً: مصادر باللغة العربية:

ابن أبي أصيبعة (موفق الدين أبي العباس أحمد) ت. ٦٦٨هـ

□ عيون الأنباء وطبقات الأطباء، مكتبة الحياة، بيروت د.ت.

ابن أبي زرع (أبي الحسن علي بن عبدالله الفاسي)

□ الأنيس المطرب يروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس ،
المطبعة الفاسية ١٣٠٥هـ .

ابن الأبار (أبو عبدالله محمد القضاعي) ت. ٦٥٨هـ / ١٢٦٠م

□ التكملة لكتاب الصلة ، ج ١ ، ج ٢ ، مدريد ١٨٨٧م .

□ الحلة السيرة ، ت. حسين مؤنس ، ج ١ ، ج ٢ ، ١٩٦٣م

ابن الأثير (علي بن أحمد) ت. ٦٣٠هـ / ١٢٣٣م

□ الكامل في التاريخ ، ج ٩ ، ج ١٠ ، دار الفكر، ١٩٧٨م

ابن الجوزي (جمال الدين عبدالرحمن بن علي) ت. ٥٩٧هـ / ١٢٠١م

□ صفة الصفوة ، ج ١ ، ج ٢ ، دار الفكر، ١٩٩١م .

ابن الخطيب (لسان الدين) ت. ٧٧٦هـ / ١٢٧٤م

□ أعمال الأعلام فيمن بويح قبل الإعلام من ملوك الإسلام ، القسم الأندلسي ، نشر

ليفى بروفنسال ، ط ٢ ، بيروت ، ١٩٥٦م

ابن الزبير (أبي جعفر أحمد) ت. ٧٠٨هـ / ١٣٠٨م

□ صلة الصلة ، ت. ليفى بروفنسال ، الرباط ، ١٩٣٧م .

ابن الشباط (محمد بن علي بن الشباط التوروزي) ت. ٦٨١هـ

□ وصف الأندلس ، قطعة في وصف الأندلس وصقلية من كتاب صلة السمط وسمة

الرهط ، مجلة معهد الدراسات الإسلامية مدريد ، م ١٤ ، ١٩٦٨، ١٩٦٧م .

ابن الفرزى (أبو الوليد عبدالله بن محمد بن يوسف الأزدي) ت. ٤٠٣هـ / ١٠١٣م

- تاريخ علماء الأندلس ، جزآن ، ت. إبراهيم الإبيارى ، دار الكتاب المصرى ودار الكتاب اللبناى ، القاهرة بيروت ١٩٨٣م .

ابن القطان المراكشى (أبو أحمد محمد حسن بن على بن محمد بن على الكتانى)

ت. ٦٣٨هـ

- نظم الجمان لترتيب ماسلف من أخبار الزمان ، ت. محمود مكى ، دار الغرب الإسلامى ، ١٩٩٠م .

ابن القوطية (أبو بكر محمد بن عمر القرطبى) ت. ٣٦٧هـ / ٩٧٧م

- تاريخ افتتاح الأندلس ، ت. باسكوال ديجاريا نجوس وغوليان ريميرا ، مدريد ، ١٩٦٨م .

ابن الكردبوس (أبو مروان عبد الملك) ق ٦هـ

- تاريخ الأندلس ، قطعة من كتاب الإكتفاء فى أخبار الخلفاء ، ت. أحمد مختار العبادى ، معهد الدراسات الإسلامىة ، مدريد ١٩٦٥م .

ابن النديم

- الفهرست ، دار المعرفة ، بيروت ، ج ٦ ، ب . ت .

ابن بسام (أبو الحسن على) ت. ٥٤٣هـ / ١١٤٧م

- الذخيرة فى محاسن أهل الجزيرة ، ت. إحسان عباس ، دار الثقافة ، ق ١ - ق ٤ ، بيروت ، ١٩٧٩م .

ابن بشكوال (أبو القاسم خلف بن عبد الملك) ت. ٥٧٨هـ / ١١٨٣م

- الصلة فى تاريخ أهل الأندلس ، جزآن ، الدار المصرىة للتأليف والترجمة ، ١٩٦٦م . وطبعة مكتبة الخانجى ، القاهرة ١٩٩٤م .

ابن حزم (أبو محمد علي) ت. ٤٥٦هـ / ١٠٦٤م

- رسائل ابن حزم ، ت. إحسان عباس ، أربعة أجزاء ، ط ٢ ، ١٩٨٧م .
- الفصل في الملل والأهواء والنحل ، ت. محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة ، دار جليل ، ج ١ - ٥ ، بيروت ، ب. ت. .
- طوق الحمامة في الألفة والآلاف ، ت. الطاهر مكي ، دار المعارف ، ط ٥ ، القاهرة ، ١٩٩٣م .
- الإحكام في أصول الأحكام، ت. حسين مؤنس، ج ١ - ٢ ، ط ٢ ، بيروت ، ١٩٨٣م .
- جمهرة أنساب العرب ، نشر عبدالسلام هارون ، دارالمعارف ط ٥ ، القاهرة ، ١٩٨٢م .
- الأخلاق والسير في مداواة النفوس ، ت. الطاهر مكي ، دارالمعارف ، ط ٢ ، القاهرة ، ١٩٩٢م .
- نقط العروس في تاريخ الخلفاء ، ت: شوقي ضيف ، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة ، مج ١٣ ، ١٩٥٣م .

ابن حوقل (أبو القاسم) ت. ٣٨٠هـ / ٩٩٠م

- كتاب صورة الأرض ، ط ٢ ، ليدن ، ١٩٦٧م .

ابن حيان (أبو مروان) ت. ٤٦٩هـ / ١٠٧٩م

- المقتبس من أنباء الأندلس ، ت. محمود مكي ، القاهرة ، ١٩٧١م .

ابن خاقان (أبو النصر الفتح بن محمد) ت. ٥٣٥هـ / ١١٣٤م

- قلائد العقيان ومحاسن الأعيان ، ت. حسين يوسف خريون، جاجء، كتبة المنار، لأردن، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .
- مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس ، ت. محمد علي شوابكة ، بيروت ، ١٩٨٣م .

ابن خلدون (عبدالرحمن بن محمد) ت. ٨٠٨هـ / ١٤٠٥م

□ المقدمة ، دار الفكر ، ب. ت. .

□ العبر وديوان المبتدأ والخبر ، فهرسة خليل شحاتة . م سهيل زكار ، ١٩٨١م .

ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد) ت. ٦٨١هـ / ١٢٨٢م

□ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، ت. إحسان عباس ، ج ٤ . ج ٥ ، دار صادر ،

بيروت ، ١٩٦٩م .

ابن خير الإشبيلي (أبو بكر محمد بن خير الأموي) ت. ٥٧٥هـ / ١١٧٩م

□ فهرسة مارواه عن شيوخه ، نشر فرنسشكة قدارة زبيدين ، خليان روبرارة طرغوة ،

دار الآفاق الجديدة ، ط ٢ ، بيروت ، ١٩٧٩م .

ابن دحية (أبو الخطاب عمر بن حسن) ت. ٦٣٣هـ / ١٢٣٥م

□ المطرب في أشعار المغرب ، ت. مصطفى عوض الكريم ، الخرطوم ، ١٩٥٧م

ابن دراج القسطلي

□ ديوانه ، ت. محمود مكي ، ط ٢ ، المكتب الإسلامي ، ١٣٨٩هـ .

ابن زيدون

□ ديوانه ، ت. كرم البستاني ، دار صادر ، بيروت ، ب. ت. .

ابن رشد

□ فتاوى ابن رشد ، تحقيق : المختار بن طاهر التليلى ، ط ١ دار الغرب الإسلامي -

بيروت سنة ١٩٨٧م .

□ البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في سائل المستخرجة ، تحقيق أحمد

الشرقاوى إقبال ، ط ٢ ، دار الغرب الإسلامي - بيروت سنة ١٩٨٨م .

ابن سحنون (سعيد بن سحنون التونسي)

□ المدونة الكبرى ، دار الفكر ، بيروت ، ب. ت. .

ابن سعيد (على بن موسى) ت. ٦٨٥هـ / ١٢٨٦م

- المغرب فى حلى المغرب ، ج١ ج٢ ، القاهرة ، ١٩٩٣م .
- بسط الأرض بالطول والعرض ، ت. خوان قرنيط ، تطوان ، ١٩٥٨م .
- رايات المبرزين وغايات المميزين ، تحقيق: النعمان عبد المتعال القاضي ، القاهرة ١٩٧٣م .
- الجغرافيا – موقع *shared* 4 من الانترنت

ابن سهل (أبو الأصبغ عيسى بن سهل الأسدي) ت. ٤٤٨هـ / ١٠٥٦م

- الأحكام الكبرى ، نوازل ابن سهل ، ت : نوره بنت عبد الله لتويجى ، نشر المخطوط ، ط السعودية سنة ١٩٩٥م ، مكونة من جزئين ومقسمة الى أربعة أرسفار
- وثائق فى شئون العمران والمساجد ، ت. محمد عبدالوهاب خلاف ، م محمود مكى و مصطفى السقا ، ١٩٨٣م .
- ثلاث وثائق فى محاربة الأهواء والبدع ، ت. محمد عبد الوهاب خلاف القاهرة ، ١٩٨١م .

ابن صاعد الأندلسي (أبو القاسم صاعد بن أحمد بن عبدالرحمن)

- طبقات الأمم ، ت. حياة بوعلوان ، بيروت ، ١٩٨٥م .
- ابن عبدالبر (أبو عمر يوسف بن عبدالبر النمري القرطبي ٩ ت. ٤٦٣هـ / ١٠٧١م
- الإنتقاء فى فضائل الثلاثة أئمة الفقهاء ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ب.ت.
- الإستيعاب فى معرفة الصحابة ، ت. محمد على البجاوى ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ق ١ - ق ٤ ، ب.ت .

ابن عبدالرؤوف

□ فى آداب الحسبة والمحتسب ، ت. ليفى بروفنسال ، المعهد العربى الفرنسى للآثار الشرقية ، القاهرة ، ١٩٥٥ م .

ابن عبدون (محمد بن أحمد التجيبى) ت. ق ٥ هـ

□ رسالته فى القضاء والحسبة ، ت. ليفى بروفنسال ، القاهرة ، ١٩٥٥ م .

ابن عذارى المراكشى (أبو العباس أحمد بن محمد) ت. ق ٨ هـ

□ البيان المغرب فى أخبار الأندلس والمغرب ، نشر ليفى بروفنسال ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٨٣ م .

ابن عماد الحنبلى (أبو الفلاح عبدالحى) ت. ١٠٨٩ هـ / ١٦٨٠ م

□ شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، بيروت ، المكتب التجارى ، ب. ت.

ابن عمر (يحيى بن عمر) ت. ق ٤ هـ

□ النظر والأحكام فى أحوال السوق ، ت. محمود مكى ، تونس ، ١٩٧٥ م .

ابن غالب (الحافظ محمد بن أيوب) ق ٦ هـ

□ قطعة من كتاب فرحة الأنفس فى تاريخ الأندلس ، ت. لطفى عبد البديع ، مجلة معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية ، م ١ ، ج ٢ ، ١٩٥٥ م .

ابن فرحون (برهان الدين إبراهيم بن محمد بن فرحون اليحصبى) ت. ٧٩٩ هـ

□ الديباج المذهب فى معرفة أعيان المذهب ، ت. محمد الأحمدي أبو النور ، دار التراث ، القاهرة ، ١٩٧٤ م .

□ تبصرة الحكام فى أصول الأفضية ومناهج الأحكام ، ج ١ . ج ٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٠١ هـ .

ابن كثير (أبو الفدا حافظ) ت. ٧٧٤هـ

□ البداية والنهاية فى التاريخ ، ج ١٢ ، بيروت ، مكتبة المعارف ، ١٩٦٦م . ؛ القاهرة ب.ت .

أبو إسحاق الألبيرى (إياهيم بن مسعود التجيبى) ت. ٤٦٠هـ

□ ديوانه ، ت. محمد رضوان الداية ، بيروت ، ١٩٧٦م .

الإدريسى (الشريف أبو عبد الله محمد بن عبدالعزيز) ت. ٥٤٨هـ / ١٠٥٥م

□ نزهة المشتاق فى إختراق الآفاق ، ج ٢ ، ب.ت .

الاصطخرى (ابن إسحاق إبراهيم بن محمد الاصطخرى) ت. النصف الأول من ق ٤٠هـ

□ المسالك والممالك ، ت. محمد جابر عبدالعال ، القاهرة ، ١٩٦٩م .

الأصفهانى (أبو نعيم أحمد بن عبد الله) ت. ٤٣٠هـ

□ حلة الأولياء وطبقة الأصفياء ، ج ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٨م

الإمام مالك (مالك بن أنس)

□ الموطأ ، ت. محمد فؤاد عبدالباقى ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، ط ٣ ، ٩٨٢م

الأمير عبد الله الزبيرى (عبد الله بن بلقين)

□ كتاب التديان (مذكرات الأمير عبد الله) ، نشر ليفى بروفنسال باريس ١٩٥٥م .

الباجى (أبو الوليد سليمان بن خلف) ت. ٤٧٤هـ / ١٠٨٢م

□ المنتقى (شرح موطأ مالك) ، دار الكتاب العربى ، ج ١ ج ٧ ، بيروت ، ١٣٢١هـ .

□ إحكام الفصول فى أحكام الأصول ، ت. محمد عبد الله الجبورى ، مؤسسة الرسالة ،

بيروت ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .

□ رسالة فى الحدود ، ت. جودة عبدالرحمن هلال ، صحيفة المعهد المصرى للدراسات

الإسلامية مدريد ، مج ٢ ، ١٤ ، ٢ ، ١٩٥٤م .

- وصية الباجي لولديه (المقدمة) ، ت. جودة عبدالرحمن هلال ، مج ١ ، ٣٤ ، ١٩٥٥ م.

البكري (أبو عبيد بن عبدالعزيز) ت. ٤٨٧ هـ / ١٠٩٤ م

- المسالك والممالك ، ت. عبدالرحمن الحجى ، دار الإرشاد ، بيروت ، ١٩٦٨ م. -
ت جمال طلبه ، ج ٢ ، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ، ٢٠٠٣ م.

الثعالبي (أبو منصور عبد الملك) ت. ٤٢٩ هـ / ١٠٣٨ م

- يتيمة الدهر ، ت. مفيد محمد قميحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٤ م

الجرسيفي

- رسالة فى الحسبة ، ت. ليفى بروفنسال ، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية ، ١٩٥٥ م.

الحميدى (أبو عبدالله محمد بن أبى نصر فتوح الأزدى) ت. ٤٩١ هـ / ١٠٩٨ م

- جذوة المقتبس فى تاريخ علماء الأندلس ، ت. إبراهيم الإيبارى ، ق ١ - ق ٢ ، دار
الكتاب المصرى ، دار الكتاب اللبنانى ، ط ٢ ، ١٩٨٣ م.

الحميرى (محمد بن عبد المنعم) ت. ٩٠٠ هـ

- الروض المعطار فى خبر الأقطار ، ت. إحسان عباس ، دار ناصر للثقافة ، ط ٢ ، ١٩٨٢ م.

- صفة جزيرة الأندلس ، موقع الوراق على الانترنت .

الخشنى (أبو عبدالله محمد بن الحارث بن أسد) ت. ٣٦١ هـ / ٩٧١ م

- قضاة قرطبة ، ت. إبراهيم الإيبارى ، دار الكتاب المصرى ، دار الكتاب اللبنانى ،
بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٢ م.

الذهبي

- تذكرة الحفاظ ، ج ٣ ، دار إحياء التراث العربى ، ١٩٥٨ م

السقطي (أبو عبدالله محمد) ت. ق ٧ هـ

□ في آداب الحسبة ، ١٩٧٥ م .

السلوى الناصري (أبو العباس أحمد بن خالد الناصري) ت. ١٣١٥ هـ / ١٨٩٧ م

□ الإستقصا في تاريخ المغرب الأقصى ، ت. جعفر الناصري ، محمد الناصري ، ج ٢ ،
الدار البيضاء ، ١٩٥٤ م .

السلفي (أحمد بن محمد بن أحمد) ت. ٥٧٦ هـ

□ أخبار وتراجم أندلسية ، ت. إحسان عباس ، لبنان ، ١٩٨٥ م .

السيوطي (جلال الدين عبدالرحمن) ت. ٩١١ هـ

□ تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك ، ج ١ ، دار الفكر العربي ، بيروت ، ١٩٩١ م .
□ بغية الوعاه وطبقات اللغويين والنحاه ، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم ، ج ١ - ج ٢ ،
ط ٢ ، دار الفكر ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

الضبي (أحمد بن يحيى) ت. ٥٩٩ هـ / ١٢٠٣ م

□ بغية الملتمس في رجال الأندلس ، ت. إبراهيم الإبياري ، ج ١ - ج ٢ ، دار الكتاب
اللبناني ، دار الكتاب المصري ، بيروت ، ١٩٨٩ م .

الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير)

□ تاريخ الأمم والملوك ، ج ٩ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٩ م

الطرطوشي (أبو بكر محمد بن الوليد) ت. ٥٢٠ هـ / ١٠٢٤ م

□ الحوادث والبدع ، ت. عبدالمجيد التركي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٠ م .
□ سراج الملوك ، دار الكتاب الإسلامي ، ب. ت.

الراعي الأندلسي (شمس الدين محمد بن محمد) ت. ٨٥٣ هـ

□ إنتصار الفقير السالك لترجيح الإمام مالك ، ت. محمد أبو العرفان ، دار الغرب ،
بيروت ، ١٩٨١ م .

خير الدين الزركلي

□ الأعلام ، ج ١ - ج ٨ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٦ م .

الزواوي (عيسى بن مسعود)

□ مناقب الإمام مالك ، ج ٤ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩١ م .

العذري (أبو العباس أحمد بن عمر أنس)

□ ترصيع الأخبار وتنويع الآثار والبستان في عجائب البلدان والمسالك إلى جميع

الممالك ، ت. عبدالعزيز الأهواني ، معهد الدراسات الإسلامية مدريد ، ١٩٦٥ م .

القاضي عياض (أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي)

□ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة مذهب مالك ، ت. أحمد بكير محمود ،

مجلدين ، مكتبة الحياه ، بيروت ، ١٩٦٧ م

القزويني :

□ آثار البلاد وأخبار العباد ، ب . ت .

القلقشندي (أبو العباس أحمد)

□ صبح الأعشا في صناعة الإنشا ، شرح محمد حسين شمس الدين ، ج ٥ دار الكتب

العلمية ، بيروت ، ١٩٨٧ م .

القفطي (جمال الدين علي بن يوسف)

ت. ٦٤٦ هـ

□ إخبار العلماء بأخبار الحكماء ، مكتبة المتنبى ، القاهرة ، ب . ت .

الكتاني (عبدالحى)

□ التراتيب الإدارية ، ج ١ ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، ب . ت .

الماوردى (على بن محمد بن حبيب البصرى)

□ الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٤٠٤ هـ /

١٩٨٣ م .

المراكشي (عبدالواحد بن علي) ت. ٦٦٩هـ / ١٢٧٠م

- المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، ت. محمد سعيد العريان ، إشراف محمد توفيق عويضة ، القاهرة ، ١٩٦٣م .

المقدسي (شمس الدين أبو عبدالله محمد)

- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، ج ١ ، طليدين ، ١٩٠٦م .

المقرئ (أحمد بن محمد) ت. ١٠٤١هـ / ١٦٣١م

- أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض ، ت. مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري ، ج ١-٢ ، القاهرة ، ١٩٦٢م .
- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، ت. يوسف محمد البقاعي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٦م .

مؤلف مجهول

- أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها رحمهم الله والحروب الواقعة بينهم ، مدريد ، ١٩٦٧م .
- الحلل الموشية في الأخبار المراكشية ، ت. سهيل زكار ، ب. ت. طبعة دار الرشاد الحديثة - الدار البيضاء ، ج ١ سنة ١٩٧٩م

مؤلف مجهول

- ذكر بلاد الأندلس - ت. لويس موليحا - مدريد - ١٩٨٣م .

النباهي (أبو الحسن بن عبدالله) ت. ٧٧٦هـ / ١٣٧٤م

- المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا (المعروف بتاريخ قضاة الأندلس) ، المكتب التجاري للطباعة والنشر ، بيروت ، ب. ت.

النوي (أبوزكريا يحيى بن شرف)

- روضة الطالبين ، ج ١١ ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٧٥

الونشريسي (أحمد بن يحيى) ت. ٩١٤هـ

- المعيار المغرب والجامع المغرب فى فتاوى الأندلس والمغرب ، ت. محمد حجي ، ج ١ ج ١٢ ، دار الغرب ، بيروت، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- ياقوت الحموى (شهاب الدين أبو عبدالله) ت. ٦٢٦هـ
- معجم الأدباء ، ت. س مرجليوث ، ط ٢ ، ١٩٢٣م .
- معجم البلدان ، ت. فريد عبدالعزيز الجندى ، ج ٤ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٠م .، دار صادر- بيروت - ب . ت .

ثانياً : مراجع باللغة العربية :

إبراهيم الشهاوى

- الحسبة فى الإسلام ، دار العروبة ، القاهرة ، ١٩٦٩م .

إبراهيم بيضون

- الدولة العربية فى أسبانيا من الفتح حتى سقوط الخلافة ، دار النهضة العربية ، ط ٣ ، ١٩٨٦م .

إبراهيم نجيب عوض

- القضاء فى الإسلام ، القاهرة ، ١٩٧٧م .

إحسان عباس

- تاريخ الأدب الأندلسى . عصر سيادة قرطبة ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٨٥م
- تاريخ الأدب الأندلسى ، عصر الطوائف والمرابطين ، دار الثقافة ، لبنان ط-٧ ، ١٩٨٥م .

أحمد مختار العبادى (الدكتور)

- فى تاريخ المغرب والأندلس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط ٢ ، سنة ١٩٨٦م .

أحمد عبدالرازق (الدكتور)

□ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى ، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٠م

أحمد فكرى (الدكتور)

□ قرطبة في العصر الإسلامي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ١٩٨٣م .

أحمد هيكل (الدكتور)

□ تاريخ الأدب الأندلسي من الفتح حتى سقوط الخلافة ، دار المعارف ، القاهرة ،
١٩٨٥م .

إسماعيل العربي (الدكتور)

□ الأدارسة ملوك تلمسان وفاس وقرطبة ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٣م .

السيد أبو العزم محمد داود (الدكتور)

□ القضاء والقضاء بالأندلس من الفتح إلى نهاية عصر المرابطين، القاهرة ١٩٩٠م

السيد عبدالعزيز سالم (الدكتور)

□ تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس ، دار المعارف ، لبنان ، سنة ١٩٦٢م

□ تاريخ المغرب في العصر الإسلامي ، الإسكندرية ، ب. ت.

□ تاريخ مدينة المرية الإسلامية قاعدة أسطول الأندلس ، مؤسسة شباب الجامعة ،
الإسكندرية ، ١٩٨١م .

□ قرطبة عاصمة الخلافة في الأندلس ، جزآن ، مؤسسة شباب الجامعة ،
الإسكندرية ، ١٩٨٤م .

□ التاريخ والمؤرخون العرب : دار النهضة العربية ، ١٩٨٦م .

□ تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس ، مؤسسة شباب الجامعة ، سكندرية ١٩٨٥م .

الطاهر مكي (الدكتور)

□ دراسات في الأدب والتاريخ والفلسفة ، دار المعارف ، القاهرة، ط ٣ ١٩٨٧م .

□ ملحمة السيد. دراسة مقارنة ، دار المعارف ، ط ٣ ١٩٨٣ م.

أحمد بن عبود (الدكتور)

□ التاريخ السياسي والاجتماعي لإشبيلية فى عهد دول الطوائف ، تقديم وليم واط
مونتفوهري ، جائزة المغرب ، ١٩٨٣ م.

إميليو غرسية

□ مع شعراء الأندلس والمتنبي ، ت. حسين مؤنس ، دار النهضة المصرية ، ١٩٥٦ م.

أمين توفيق الطيبي

□ دراسات وبحوث فى تاريخ المغرب والأندلس ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا وتونس،
١٩٨٤ م.

أنخل جونثالث بالنتيا

□ تاريخ الفكر الأندلسى ، ت. حسين مؤنس ، مكتبة الثقافة الدينية، بيروت ١٩٥٥ م.

جمال الدين الشيال (الدكتور)

□ الطرطوشى العالم الزاهد الثائر، دار الكتاب العربى ، سلسلة أعلام العرب ، القاهرة
١٩٦٨ م.

جودت الركابى

□ فى الأدب الأندلسى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ م.

حسن إبراهيم حسن (الدكتور)

□ تاريخ الإسلام السياسى والدينى والاجتماعى ، ج ٤ ، القاهرة، ١٩٨٣ م.

حسن أحمد محمود (الدكتور)

□ قيام دولة المرابطين ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٧ م.

حسن على حسن (الدكتور)

- الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس . عصر المرابطين والموحدين ، القاهرة ، ١٩٨٠م .

حسين مؤنس (الدكتور)

- شيوخ العصر في الأندلس ، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ، ١٩٦٥م
- معالم تاريخ المغرب والأندلس، مطابع الشعب ، ١٩٨٠م ؛ مطابع الإرشاد، القاهرة، ١٩٩٢م
- الجغرافيه والجغرافيون في الأندلس ، مدريد ، ط ٢ ، ١٩٨٦م .
- أطلس تاريخ الإسلام ، الزهراء للإعلام العربي

حمدي عبد المنعم (الدكتور)

- تاريخ المغرب والأندلس في عصر المرابطين ، الإسكندرية ، ١٩٨٦م .

خالد الصوفى (الدكتور)

- تاريخ العرب في أسبانيا . جمهورية بنى جهور ، المطبعة لتعاونية ، دمشق ، ١٩٥٩م

خوليان ريبيرا

- التربية الإسلامية في الأندلس ، ت. الطاهر مكي ، دار المعارف ، القاهرة ، ب.ت. .

دوزى

- ملوك الطوائف ونظرات في تاريخ الإسلام ، ت. كامل كيلانى ، القاهرة ، ١٩٣٣م .

رجب محمد عبد الحليم (الدكتور)

- العلاقات بين الأندلس الإسلامية في عصر بنى أمية وملوك الطوائف ، دار الكتاب المصرى ، دار الكتاب اللبنانى ، القاهرة . بيروت ، ب.ت.

رضا الحبيب السويسي

- ديوان المعتمد بن عباد ملك إشبيلية ، الدار التونسية للنشر، ١٩٧٥م .

زكريا إبراهيم

- ابن حزم المفكر الظاهري الموسوعي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، سلسلة أعلام العرب ، القاهرة ، ١٩٥٩م .

سالم يفوت

- ابن حزم والفكر الفلسفي في المغرب والأندلس ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ١٩٨٦م .

سامر مظهر قنطجي

- مفهوم السوق في الفقه الإسلامي، موقع الوراق على الانترنت .

سحر عبدالعزيز سالم (الدكتورة)

- تاريخ مدينة بطليوس الإسلامية وغرب الأندلس في العصر الإسلامي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٨٩م
- بنو خطاب بن عبد الجبار التدميري ، الإسكندرية ، ١٩٨٩م .
- تاريخ مدينة شاطبة الحصن الأمامي لشرق الأندلس ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، سنة ١٩٩٥م .
- مدينة قادس ودورها السياسي والحضاري للأندلس ، مؤسسة شباب الجامعة ، ط سنة ١٩٩٠م .
- نصوص تاريخية في التاريخ الإسلامي ، مؤسسة شباب الجامعة ٢٠٠٥م .

سعد إسماعيل شلبي (الدكتور)

- البيئة الأندلسية وأثرها في الشعر في عصر ملوك الطوائف ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، ١٩٧٨م .

سعدون عباس

- دولة المرابطين في المغرب والأندلس عهد يوسف بن تاشفين أمير المرابطين ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م

شوقي أبو خليل

- الزلافة بقيادة يوسف بن تاشفين ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٠ م .

شوقي ضيف (الدكتور)

- عصر الدول والإمارات في الأندلس ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .

صلاح خالص

- إشبيلية في القرن الخامس الهجري ، ب. ت .

عبادة كحيل (الدكتور)

- أندلسيات ، القاهرة ، ١٩٨٩ م .

عبدالرحمن الحجى (الدكتور)

- التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة ، دار القلم ، دمشق ، ط ٣ ، ١٩٨٧ م .

عبدالرحمن الشرقاوى

- شخصيات إسلامية . أئمة الفقه التسعة ، بيروت ، ١٩٨١ م .

عبدالعزيز عتيق (الدكتور)

- الأدب العربي في الأندلس ، دار النهضة العربية ، ط ٢ ، ١٩٧٦ م .

عبدالكريم خليفة

- ابن حزم حياته وأدبه ، بيروت ، ب. ت .

عبداللطيف شرارة

- ابن حزم رائد الفكر العلمى ، المكتب التجارى ، بيروت ، ب. ت .

عبدالمجيد التركي (الدكتور)

- المناظرات فى أصول الشريعة بين ابن حزم والباجى ، ت.عبدالصبور شاهين
ومحمد عبدالحليم محمود ، دار الغرب الإسلامى ، بيروت، ١٩٦٨م

عبدالوهاب عزام

- المعتمد بن عباد الملك الشجاع الشاعر، دار المعارف ، القاهرة ، ب.ت.

على أدهم

- المعتمد بن عباد ، المركز العربى للثقافة والعلوم ، بيروت ، ب.ت.

فتحية النبراوى (الدكتورة)

- تاريخ النظم والحضارة الإسلامية ، دار الفكر العربى ، القاهرة، ط ٥ ، ١٤١٢هـ /
١٩٩١م.

كمال أبو مصطفى :

- تاريخ مدينة بلنسية الأندلسية فى العصر الإسلامى – مركز الإسكندرية للكتاب –
ب . ت . دراسات مغربية وأندلسية فى التاريخ والحضارة، مركز الإسكندرية
للكتاب ، ٢٠٠٦م.

كريم عجيل

- الحياة العلمية فى مدينة بلنسية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٧٦م .

كليلىا سارنللى تشركوا

- مجاهد العامرى قائد الأسطول العربى فى غرب البحر المتوسط فى القرن الخامس
الهجرى ، القاهرة ، ١٩٦١م .

ليث سعود جاسم

- ابن عبدالبر الأندلسى وجهوده فى التاريخ ، دار الوفاء للطباعة، ط ٢ ، ١٩٨٨م .

ليفي بروفنسال

- الحضارة العربية في أسبانيا ، ت. الطاهر مكي ، دار المعارف ، ط ١٩٩٤ م .
- الإسلام في المغرب والأندلس ، ت. السيد عبدالعزيز سالم ومحمد صلاح الدين حلمي ، م. لطفى عبدالبديح ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، ١٩٩٠ م .

محمد أبوزهرة

- ابن حزم حياته . عصره . آراؤه ، القاهرة ، ١٩٥٤ م .
- مالك . حياته . عصره . آراؤه وفقهه ، دار الفكر العربي ، ط ٢ ، ١٩٥٢ م .

محمد أحمد أبو الفضل (الدكتور)

- تاريخ مدينة المرية الإسلامية منذ أنشائها حتى إستيلاء المرابطين عليها ، الهيئة العامة للكتاب ، الإسكندرية ، ١٩٨١ م
- دراسات في تاريخ وحضارة الأندلس ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٩٦ م
- شرق الأندلس في عصر الموحدين – مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية سنة ١٩٩٢ م .

محمد عبدالحميد عيسى (الدكتور)

- تاريخ التعليم في الأندلس ، إشراف لويس سواريث فرنانديث ، تقديم عبدالغنى عبود ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٢ م .

محمد عبدالله عنان

- دولة الإسلام في الأندلس ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٨ م .
- تراجم إسلامية شرقية وأندلسية ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٧٠ م
- مواقف حاسمة في تاريخ الإسلام ، القاهرة ، ١٣٤٧ هـ / ١٩٢٩ م .

محمد عبدالوهاب خلاف (الدكتور)

- قرطبة في القرن الخامس الهجري ، الدار التونسية للتوزيع ، تونس، ١٩٨٤ م

□ تاريخ القضاء فى الأندلس من الفتح الإسلامى حتى نهاية القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى ، القاهرة ، ١٩٩٢م

محمد ماهر حمادة (الدكتور)

□ الوثائق السياسية والإدارية فى الأندلس وشمال إفريقيا ، بيروت ١٩٨٠م

محمود حلمى (الدكتور)

□ نظام الحكم الإسلامى مقارناً بالنظم المعاصرة ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٥م .

مصطفى الشكعة (الدكتور)

□ الإمام مالك بن أنس ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت ، ١٩٨٣م

□ الأدب الأندلسى - موضوعاته وفنونه ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٦ ، ١٩٨٦م .

هنرى بيرس

□ الشعر الأندلسى فى عصر الطوائف ، ت. الطاهر مكى ، القاهرة ، ١٩٨٨م

هنرى كوربان

□ الفلسفة الإسلامية من الينابيع حتى وفاة ابن رشد ، ت. نصير مروه حسن قبيس منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٨٣م .

يوسف أحمد حوالة (الدكتور)

□ بنو عباد فى إشبيلية من ٤١٤-٤٨٤هـ / ١٠٢٣-١٠٩١م - دراسة سياسية وحضارية دار العلم للطباعة والنشر ، السعودية ، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م .

يوسف أشباخ

□ الأندلس فى عصر المرابطين والموحدين ، ت. محمد عبدالله عنان ، مكتبة الخانجى القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٥٨م .

ثالثاً : بحوث ودراسات باللغة العربية :

أحمد مختار العبادي (الدكتور)

- الصقالبة فى أسبانيا ، صحيفة المعهد المصرى للدراسات الإسلامية ، مدريد ، ج ١ ، ١٩٥٣ م .

إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا :

- رعاية الأيتام فى الأندلس من الفتح الإسلامى حتى نهاية دولة المرابطين – مركز الإسكندرية للكتاب ، سنة ٢٠٠٥ م .
- وصايا الدفن عند المسلمين فى الأندلس من الفتح الإسلامى الى نهاية دولة الموحيدين ، مركز الإسكندرية للكتاب ، سنة ٢٠٠٥ م .
- التاريخ السياسى لمدينة إستجة الأندلسية من الفتح الإسلامى إلى نهاية عصر الدولة الأموية – مجلة المؤرخ العربى – ع ٨ – مج ١ مارس سنة ٢٠٠٠ م .

السيد أبو العزم داود :

- القضاء والقضاء فى الأندلس، مجلة كلية الآداب ، جامعة طنطا ١٩٩٢ م .

السيد مصطفى غازى (الدكتور)

- أبو إسحاق الألبيرى شاعر الزهد الأندلسى فى القرن الخامس الهجرى ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، عدد ٢ ، ١٩٦٦ م .

الشاذلى بويحيى

- مساهمة الأفارقة فى الحياة الثقافية فى الأندلس فى عصر الطوائف والمرابطين ، بحث مصور من مكتبة الأستاذ الدكتور السيد عبد العزيز سالم

جمعة شىخه

□ الحياة الفكرية والأدبية بالجزائر الشرقية فى القرن الخامس الهجرى ، الملقى العربى الأسبانى للثقافة بمدرید ، ١٩٨٣ م .

حسین مؤنس (الدكتور)

□ السيد القمبيطور وعلاقته بالمسلمين ، المجلة التاريخية المصرية ، م. ٢ ، ١٩٥٠ م

رضوان البارودى (الدكتور)

□ ابن السقا القرطبى مدير دولة بنى جهور بقرطبة ، كلية التربية ، جامعة طنطا فرع كفر الشيخ ، ١٩٩١ م .

شوقى ضيف (الدكتور)

□ ابن حزم . نطق العروس فى تاريخ الخلفاء ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، مج ١٣ ، ١٩٥٣ م .

عبير زكريا سليمان :

□ أضواء تاريخية حول مدينة قلعة رباح حصن الأندلس الأمامى – مجلة كلية الآداب – جامعة المنوفية – مركز الإستشارات والخدمات البحثية سنة ٢٠٠٧ م .

عمر بنميرة

□ جوانب من تاريخ أهل الذمة فى الأندلس الإسلامية ، كلية الآداب الرباط .

كمال أبو مصطفى (الدكتور)

□ بنورزين ودورهم السياسى والحضارى فى شنتمرية الشرق ، كلية التربية ، جامعة الإسكندرية ، مج ٣٥ ، ١٩٨٧ م .

□ الأحباس فى الأندلس بين القرنين الرابع والتاسع الهجرى ، الإسكندرية ، ١٩٨٩ م .

□ تاريخ مدينة طرطوشة الإسلامية وحضارتها فى عصر دويلات الطوائف ، كلية التربية ، جامعة الإسكندرية ، ب. ت.

محمد أحمد أبو الفضل (الدكتور)

- قضاة ثوار في الأندلس ، ندوة التاريخ الإسلامي والوسيط ، مج ٣ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥ م .
 - قضاء الجماعة في الأندلس في عصر الإمارة الأموية ، كلية الآداب ، جامعة الإمارات العربية ، عدد ٥ ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .
- محمد الفاسي :

- الأعلام الجغرافية الأندلسية ، مجلة البينه ، سنة الأولى ، ع ٣ ، الرباط ، سنة ١٩٦٣ م .

محمد بن عبد الجليل

- كيف ساعد الفقهاء يوسف بن تاشفين على خلع ملوك الطوائف، أعمال الملتقى الأسباني الرابع ، المعهد الأسباني التونسي ، ١٩٨٣ م .

محمد عبد الوهاب خلاف (الدكتور)

- إستقلال القضاء في الأندلس ، صورة للعلاقة بين السلطتين القضائية والتنفيذية من بداية الدولة الأموية حتى نهاية القرن الخامس الهجري ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة فرع بنى سويف ، ١٩٩٢ م .
- محمد بن حارث الخشني ومخطوط أصول الفتيا . دراسة تحليلية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة فرع بنى سويف ، م ١ ، ع ١ ، ١٩٩١ م .
- الفقيه أبو عبدالله بن أبي زمنين ومخطوطه منتهى الأحكام ، معهد المخطوطات العربية ، مج ٣ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- تطور المدرسة المالكية في الأندلس ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة فرع بنى سويف ، ١٩٩٢ م .
- خطة المدينة في الأندلس ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة فرع بنى سويف ، ١٩٩٠ م .

- خطة العدالة في الأندلس ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة فرع بنى سويف ، ١٩٩٠م
- غرناطة في عهد بنى زيرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧١م .

محمد فؤاد الأهواني (الدكتور)

- الفلسفة في الأندلس ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، م ١٥ ، ج ١ ، ١٩٥٣م .

محمود مكي (الدكتور)

- التشيع في الأندلس ، المعهد المصرى للدراسات الإسلامية ، مدريد ، ١٩٥٤م .

رابعاً : رسائل علمية باللغة العربية :

أحمد محمد سعيد

- الحياة الأدبية في قرطبة في القرن الخامس الهجرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٧١م .

حمدى عبد المنعم

- مجتمع قرطبة في عصر الدولة الأموية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٤م .

رجب محمد عبدالحليم

- دولة بنى حمود في مالقة بالأندلس ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٧٦م .

شرففة وعمرو دحمانى

- العلاقات السىاسفة بفن الطائفتفن الأندلسفة والبفرفة فى جنوب الأندلس فى عصر ملوك الطوائف فى القرن الخامس الهجرى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٢م.

عبفر زكرفا سلفرمان :

- التاريخ السىاسى والحضارى لمدينة دانية الأندلسفة من سقوط الدولة العامرفة حتى إستفلاء الأرغونففن علفها - كلية الآداب - جامعة طنطا - سنة ٢٠٠٠م - رسالة دكتوراه غير منشورة

علفاء هاشم ذنون المشهدانى :

- فقهاء المالكة دراسة فى علاقاتهم العلمفة فى المغرب والأندلس حتى منتصف القرن السادس الهجرى - مجلس كلية الترفبة - جامعة الموصل سنة ٢٠٠٣م.

خامساً : معاجم باللغة العربفة :

المطرزى

- المغرب فى ترتيب المغرب، ت. محمود فاخورى وعبداحمفد مختار، ج٢، مكتبة أسامة زفد، حلب، ١٩٨٢م.

المعجم الوسىط

- إعباد. إبراهيم أنفس وعطفة الصوالفى وعبداحفلم منتصر ومحمد خلف الله أحمد، المكتبة الإسلامفة، إستانبول، ١٩٧٢م.

دائرة المعارف الإسلامفة

- إعبار أحمد الشنتناوى وإبراهفم زكى خورشفد وعبداحمفد فونس، م. محمد مهفدى علام، دار المعرفة، بفروت، ب. ت.

سادساً : مراجع باللغة الأجنبية :

- ❑ **Huici Miranda** "A" : *Historia Musulmana De Valencia Y Su region Tomo I, Valencia , 1969 .*
- ❑ **Lane Pool** : *The Moors in Spain . W . D .*
- ❑ *The Cid and the Spain . W . D .*
- ❑ *Mohammadan Dynasties . Paris , 1925*
- ❑ **Levi Provencal**:*Histoire De L,Espagne*
- ❑ *Musulmane, Tom 111, Paris .*
- ❑ **Mahmud Makki** : *Ensayo Sobre los Aportaciones Orientales en la Espana Musulmana , en , Revista del Instituto de Estudios Islamicos en , Madrid , V IX , 1961 .*
- ❑ *Primara cronica general , Apud Menendez Pidal : La Espana del Cid _ R. Dozy : Histoire Des Musulmans D, Espagne . Tome III - Leyde , 1932 .*
- ❑ **Scott** : *Moorish Empire . Vol . II , London , 1904*
- ❑ *Enciclopedia Universal , Tomo XXX , Espasa Calpa , Mdrid - Barccлона .*

..... المؤلف في سطور.....

عبير زكريا سليمان بيومي

- ❑ مدرس مساعد بكلية التربية للبنات بجده (ندباً)
- ❑ أستاذ مساعد بكلية التربية للبنات بتبوك (٢٠٠٠م-٢٠٠٦م)

- مدرس التاريخ والحضارة الإسلامية بكلية الآداب . جامعة سوهاج .
- لها العديد من الأبحاث العلمية .

والكتاب يتناول الدور الذي لعبه فقهاء الأندلس في القرن الخامس الهجري الذي يشهد نهاية الحكم الأموي في الأندلس وانهيار رسم الخلافة ، ثم قيام عصر ملوك الطوائف وما أصاب الأندلس من ضعف وانقسام سياسي أدى في نهاية الأمر الى سقوط مدينة طليطلة في أيدي القشتاليين فكان بداية النهاية للوجود الاسلامي في الأندلس . فهل وقف الفقهاء مكتوفي الأيدي أم كان لهم دور إيجابي للحفاظ على الوجود والكيان السياسي في الأندلس . ولا ننسى أن الفقهاء ليسوا دخلاء على السياسة وإنما كان منهم حكما لبعض المدن في هذا العصر مثل أبو القاسم بن عباد حاكم إشبيلية وأبو الحزم بن جهور حاكم قرطبة والقاضي ابن جفاف حاكم مدينة بلنسية وغيرهم والباب السياسي يتناول بالتفصيل الدور الذي لعبه هؤلاء كجزء من النظام السياسي السائد في ذلك الوقت وأيضا دور الفقهاء الذين لم يتولوا مناصب سياسية ولكنهم سعوا لإصلاحها استجابة للوأنع الديني في الحفاظ على الأراضي الاسلامية وفض النزاعات بين الحكام المسلمين والعودة للوحدة السياسية كما تناول الكتاب مساهمات الفقهاء في التراث الثقافي . إضافة الى الدور الاجتماعي والاداري والاقتصادي للفقهاء كشريحة اجتماعية مثلت كل فئات المجتمع في هذه الفترة . وهذا ماتناوله الباب الخاص بالتاريخ الحضاري .